جامعة زيان عاشور– الجلفة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

رأس المال الفكري كمدخل للتنمية المستدامة

دراسة حالة الجامعة الجزائرية

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

* تخصص سياسات عامة

إعداد الطالب: بلقاسم البيدي

إشراف الأستاذ: د. يوسف بعيطيش

لجنة المنـاقشة:

أ/د كاس عبد القادر: رئيسا.

أ/د بعيطيش يوسف: مشرفا ومقررا.

أ/د بن علال علي: ممتحنا.

الموسم الدراسي: 2022/2021

جامعة زيان عاشور– الجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

رأس المال الفكري كمدخل للتنمية المستدامة

دراسة حالة الجامعة الجزائرية

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

* تخصص سياسات عامة

إعداد الطالب:

بلقاسم البيدي

إشراف الأستاذ

د. يوسف بعيطيش

لجنة المنـــاقشة:

أ/د كاس عبد القادر: رئيسا.

أ/د بعيطيش يوسف: مشرفا ومقررا.

أ/د بن علال علي: ممتحنا.

الموسم الدراسي: 2022/2021

الإهـــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من ربياني صغيرا... والدي رحمة الله عليه ووالدتي أطال الله عمرها وأمدها بالصحة والعافية إلى زوجتي وأولادي وإلى إخواني وأخواتي الأعزاء إلى أساتذتي وزملائي في الجامعة وكل من مد لي يد العون لإتمام هذه الدراسة.

شكر وعرفـــان

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للدكتور يوسف بعيطيش، الذي كان له الفضل الكبير في الإشراف على هذا العمل والمساهمة بكل جهد في إعداده خلال كل مراحله.

كما أتقدم بالشكر لكل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد.

المقدمة

المقدمـــة

يمر العالم اليوم بمرحلة مليئة بالتطورات والتغيرات سريعة الوتيرة، وبالتحديات الكبيرة، وذلك في مختلف المجالات، سواء الاقتصادية، الاجتماعية أو السياسية، ويعود ذلك كنتيجة للعولمة، انتشار تكنولوجيا الإعلام والاتصال والعمل في إطار اقتصاد المعرفة . وهو ما جعل المؤسسات في حاجة ماسة إلى التكيف مع متطلبات هذه المرحلة لمواجهة تحدياتها، وهو ما يلزمها مواكبة التغيرات العالمية في شتى المجالات المعرفية والتكنولوجية بالدرجة الأولى ثم المادية والمالية بالدرجة الثانية حتى تستطيع التعامل والبقاء أمام المنافسة الشرسة.

وبما أن الجامعات الجزائرية هي واحدة من تلك المؤسسات التي تعمل في إطار العولمة و اقتصاد المعرفة، فهي ملزمة بالتكيف مع طرق العمل على المستوى العالمي ومواجهة المنافسة بكل معطياتها، لهذا فإن نجاحها مرهون بكيفية إدارتها لأصولها الفكرية بدرجة أساسية ثم إدارتها لأصولها المادية والمالية . وهو ما يجعل من إدارة رأس المال الفكري في هذه المؤسسات تحتل أهمية جد عالية في كسب وتحسين أدائها من اجل تحقيق تنمية مستدامة من خلال اعتمادها على مدى استغلال رأس المال الفكري للمؤسسة وعلمية إدارته، من خلال الاستفادة من مكوناته المتمثلة في : رأس المال البشري والذي يعتبر العامل الرئيسي للإبداع والابتكار، رأس المال الهيكلي الذي يخفض من التكاليف والوقت المستهلك في العمليات الإنتاجية ، بالإضافة إلى رأس المال العلاقاتي الذي يحافظ على أفراد المؤسسة الجيدين وكل المصادر الخارجية التي تزودها بالأفكار الإبداعية .وعليه فإن إشكالية الدراسة تكون كالتالي:

ما مدى مساهمة رأس المال الفكري في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة؟

حتى تتسنى لنا الإجابة على هذا التساؤل ارتأينا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

-هل هناك علاقة بين رأس المال الفكري ورأس المال المادي؟

- هل يمكن اعتبار رأس المال الفكري عامل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة؟

- هل هناك علاقة بين رأس المال الفكري وأبعاد التنمية المستدامة؟

- هل رأس المال الفكري لوحده كفيل بتحقيق التنمية المستدامة؟

- هل تعتبر الجامعة الجزائرية وعاء لرأس المال الفكري؟

- هل تؤدي الجامعة من خلال وظائفها، الدور المنوط بها في تنمية رأس المال الفكري،لغرض تحقيق التنمية المستدامة؟

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع وبهدف الإجابة على التساؤلات المطروحة، تم وضع مجموعة من الفرضيات الرئيسية ليتم تأكيدها أو نفيها من خلال الدراسة.

الفرضيات:

- يمكن اعتبار رأس المال الفكري عامل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.
- هناك علاقة بين رأس المال الفكري وأبعاد التنمية المستدامة.
- رأس المال الفكري لوحده غير كفيل بتحقيق التنمية المستدامة.
- تعتبر الجامعة الجزائرية وعاء لرأس المال الفكري.
- تؤدي الجامعة من خلال وظائفها، الدور المنوط بها في تنمية رأس المال الفكري،لتحقيق التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

لرأس المال الفكري أهمية كبيرة في خلق القيمة لأي مؤسسة، وتحسين قدراتها الإبداعية وتحسين سمعتها، وجذب العملاء، وبينت عديد الدراسات أن رفع الإنتاجية يأتي من استخدام الموارد ، وأن رأس المال الفكري هو المورد الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة، وعليه تستمد الدراسة أهميتها من أهمية المتغيرات المبحوثة التي تتمثل في رأس المال الفكري، والتنمية المستدامة بوصفهما من المتغيرات الأساسية محل الدراسة.

-توضيح مدى تأثير رأس المال الفكري (رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، و رأس المال الزبوني) على تحقيق التنمية المستدامة من خلال الجامعة الجزائرية .

-الإشارة إلى طبيعة مكونات رأس المال الفكري .

-تسلط الدراسة الضوء على أهم متطلبات رأس المال الفكري الواجب توفرها، والتي من شأنها خلق تنمية مستدامة ناجحة.

-معرفة أهم المعوقات التي تقف أمام توليد رأس المال الفكري في الجامعة الجزائرية محل الدراسة.

أهداف الدراسة.

تسعى هذه الدراسة إلى:

-التأكد من وجود العلاقة والأثر بين رأس المال الفكري الممثل بمكوناته البشري ، الهيكلي، الزبوني وبين التنمية المستدامة وتحديد العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة.

-إبراز دور رأس المال الفكري ومكوناته في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعة الجزائرية.

-إعداد إطار نظري خاص بهذه الدراسة، من خلال الإطلاع على الأدبيات المعاصرة والتعرف على محتوياتها الفكرية، واستنتاج أبرز المؤشرات المفيدة للدراسة، من أجل بناء إطار علمي للدراسة.

-التعرف على مستوى أهمية رأس المال الفكري والتنمية المستدامة.

-تحديد أثر رأس المال الفكري بأبعاده على تحقيق التنمية المستدامة.

-التوصل إلى بعض النتائج وتقديم بعض التوصيات التي نأمل أن تساهم في تفعيل رأس المال الفكري واستخدامه في تحقيق التنمية المستدامة من منظور الجامعة الجزائرية.

الدراسات السابقة:

1 -دراسة يوسف مريم بعنوان اثر رأس المال الفكري على جودة التعليم العلي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في علوم التسيير ببجامعة الحاج لخضر باتنة دفعة 2016 .

وقد هدفت الدراسة لتوضيح أثر رأس المال الفكري بأبعاده الثلاثة البشري والزبوني والعلاقاتي على جودة التعليم العالي كل بعد حسب دوره وأهميته.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة هو التوجه نحو احتضان الموارد الفكرية الخلاقة من خلال تكوين الكفاءات وتشجيع البحث العلمي.

2 -دراسة سايح بوزيد بعنوان دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية بجامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان سنة 2013

وقد هدفت الدراسة إلى ابراز العلاقة الوطيدة بين التنمية ومكافحة الآفات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من خلال الاعتماد على الحكم الراشد لتحويل النمو الى تنمية مستدامة.

ومن أهم نتائج هذ الدراسة هو اعتماد الحكم الراشد كحل أكيد لتحقيق التنمية المستدامة في ظل الظروف الاقتصادية التي يتخبط فيها المجتمع.

3 –دراسة نادية ابراهيمي بعنوان دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، بجامعة فرحات عباس بسطيف سنة 2013.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مضمون الأدوار التي تستطيع الجامعة القيام بها لتنمية رأس المال البشري من خلال عرض وظائف الجامعة من تكوين وبحث علمي من جهة وعلاقتها بالوسط الذي تنتمي إليه من جهة أخرى.

وكان من نتائجها أن الجامعة بكفاءاتها ومنشأتها لها أن تصنع الفرق في وضع استراتيجية تنموية تضمن سلامة المجتمع ورقيه ورفاهيته على المستوى القريب.

صعوبات الدراسة:

- نقص المراجع المتعلقة بالموضوع.
- الموضوع يحتمل وجهات متعددة مما يؤدي بنا إلى صعوبة التحكم في الموضوع.
- الموضوع يعتمد في مجمله على الجانب النظري و بالتالي صعوبة إسقاطه على الجانب التطبيقي.
- بالنسبة لصعوبات البحث تبقى نسبية وهدا راجع لقدرة الباحث وإمكانياته على معالجة المواضيع.

تقسيم الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول؛ يتناول الفصل الأول من هذه الدراسة ماهية رأس المال الفكري ومكوناته ، والذي تم التطرق فيه لرأس المال الفكري من كل الجوانب النظرية، أما الفصل الثاني فقد تناول موضوع التنمية المستدامة وأبعادها ومحاورها الأساسية، أما الفصل الثالث فقد تم تخصيصه لدراسة الجامعة الجزائرية كوعاء لرأس المال الفكري ووسيلة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال التطرق إلى وظائفها والتطرق إلى واقع التكوين الجامعي في الجزائر.

الفصل الأول

ماهية رأس المال الفكري ومكوناته

الفصل الأول

ماهية رأس المال الفكري ومكوناته

تمهيد:

في ظل اقتصاد المعرفة التنافسي وتكنولوجيا المعلومات، أصبح الاهتمام بالمعرفة هو الأمر الذي توليه المنظمات الأهمية القصوى، وأصبح رأس المال الفكري هو الثروة الحقيقية للمنظمات، باعتباره أهم عنصر في تفعيل العملية الإبتكارية، والقادر على تحويل المعرفة إلى قيمة مضافة ، لأنه رأس المال الذي لا ينفذ بل يزداد بزيادة الاستثمار فيه، ويتمثل في القدرات المتميزة لدى الأفراد أو ما يسمى برأس المال البشري، وأصول هيكلية مرتبطة بالإجراءات والهياكل التنظيمية، بالإضافة إلى رأس مال الزبائن الذي يتمثل في طبيعة العلاقات بين المنظمة وعملائها، ووجب التعامل مع رأس المال الفكري على أنه مورد استراتيجي يتوجب الحفاظ عليه والعمل على استمراره ، والمحافظة عليه لأنه الأداة الإستراتيجية التي تضمن بها المنظمة البقاء.

المبحث الأول :مدخل مفاهيمي لرأس المال الفكري.

أصبحت الموجودات غير الملموسة لرأس المال الفكري في ظل اقتصاد المعرفة المورد الاستراتيجي لثروة المنظمة ، ونجاحها في ظل شدة المنافسة يتوقف على قيمة هذه الموجودات وإدارتها الفعالة، هذه الأخيرة التي ستسمح بتوظيف مهارات وخبرات الأفراد من أجل تعزيز الميزة التنافسية وخلق القيمة، لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى مراحل نشأة رأس المال الفكري و مفهومه، والفرق بينه وبين رأس المال المادي خلال المطالب التي سيتم التطرق لها في هذا المبحث.

المطلب الأول مراحل نشأة رأس المال الفكري.

يعتبر موضوع رأس المال الفكري حديثا نسبيا في الفكر الإداري، وقد بدأ الاهتمام به خاصة في فترة التسعينات، ولم يوجد أي اتفاق حول مفهوم واحد وواضح له ، لذلك نستعرض فيما يلي مراحل تطوره واستكشافه، المفاهيم التي أعطيت.

وقد تأخر التعامل مع رأس المال الفكري حتى التسعينات من القرن الماضي لسببين رئيسيين هما :

أولا – أنه أثيري غير ملموس صعب القياس والتقييم ، ولم يكن ينظر إليه كرأس مال حقيقي لعقود طويلة باستثناء حالات قليلة لم يكن بالإمكان تجاهلها ، وهي تدر أرباحا وثروة واضحة كما هو الحال في براءات الاختراع ، وحقوق المؤلف والملكية الفكرية ، والعلامة التجارية (شهرة المحل).[1]

ثانيا – أن النظم المحاسبية في المنظمات نظرت إليه على أنه تكاليف قصيرة الأجل على الرغم من أنه يجب النظر إليه على أنه استثمار مهم.

ولقد حدد العنزي وصالح ثلاثة مراحل مهدت لظهور رأس المال الفكري ، وساهمت في تطوير مفهومه وهي كالتالي :[2]

[1] انس سمير أمين صالح،أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي في الشركات الصناعية الاردنية، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجيستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا جامعة الزرقاء، الاردن، 2015، ص8.

[2] فرحاتي لويزة، دور رأس المال الفكري في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تنظيم موارد بشرية، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية،جاامعة محمد خيضر ببسكرة، 2016، ص61.

المرحلة الأولى :البداية وتوجهات الاهتمام بالقابليات البشرية.

أكد الاقتصادي (Petty William)في القرن السابع عشر على فكرة اختلاف نوعية العمالة وطرح موضوع قيمة العاملين في حساب الثروة بطريقة إحصائية ، وشكلت هذه الفكرة فيما بعد ما يعرف برأس المال الفكري ، إضافة إلى أن "Adam Smith" 1776 أكد في كتابه ثروة الأمم تأثر العملية الإنتاجية وجودة المخرجات بمهارات العاملين ، وطالب بضرورة تحديد الأجور وفق ما يبذله من وقت و جهد لكسب المهارات المطلوبة في أداء المهام ، بعدها أكد الاقتصادي (Alfred Marshall) في عام 1890 على أهمية الاستثمار في البشر بقوله إن أثمن ضروب رأس المال ، هو ما يستثمر في البشر :وذلك لأن رأس المال البشري لا يخضع لقانون المنفعة المتناقصة ، بل إن منفعته وإنتاجيته تزداد بزيادة معدل الخبرة والمهارة ، وفي عام 1906 ظهر الأساس الفعلي لنظرية رأس المال البشري على يد الاقتصادي (Irving Fisher) وذلك عندما أدخل رأس المال البشري في مفهوم رأس المال العام.

وعند نهاية الخمسينات توسع (Schultz & Mincer) بنظرية رأس المال البشري من خلال النظر إليه على أنه مستقل عن رأس المال التقليدي ، أما مرحلة الستينات إلى نهاية السبعينات فقد عرفت فيها نظرية رأس المال البشري تطورا كبيرا فيما يخص فهم السلوك الإنساني بشكل أكثر وضوحا.[1]

ومما سبق يتضح أن الفترة من القرن السابع عشر إلى نهاية السبعينات من القرن الماضي أثارت الانتباه إلى أهمية رأس المال البشري والفكري ، وضرورة دراسته بوصفه عاملا مكملا لرأس المال التقليدي ، وبالتالي فإن موضوع رأس المال البشري كان بمثابة نقطة الارتكاز لدراسة موضوع رأس المال الفكري.

[1] انس سميرامين صالح، مرجع سابق،ص9.

المرحلة الثانية : تلميحات المفهوم وتوجهات الاهتمام بالقابلية الذهنية.

في مطلع ثمانينات القرن العشرين ، تشكلت قناعة كبيرة لدى المديرين والأكاديميين أن الموجودات غير الملموسة وخاصة رأس المال الفكري هو في الغالب سر نجاح المنظمات التي تمتلكها، وتحقيقها للعوائد، واليوم حل رأس المال الفكري محل الموجودات الطبيعية والنقد والاستثمارات الثابتة ، وفي عام 1986قام David Teece من جامعة كاليفورنيا بكتابة مقالة معنونة بالإفادة من الإبداع التكنولوجي وحدد فيها خطوات استخراج القيمة من الإبداع ، كما قام (Sullivan Patrick) عام 1989 بإنشاء نشاط استشاري لأول مرة قابل للتطبيق ويبين للمستفيد كيفية خلق القيمة انطلاقا من الإبداع.

من خلال ما سبق يظهر أن هذه المرحلة ركزت على دور وأهمية الموجودات غير الملموسة في بقاء واستمرارية المنظمات ، وظهور مفهوم جديد عام 1991 هو رأس المال الفكري الذي يركز على الاهتمام بالقابليات الذهنية الموجودة لدى أفراد المنظمة.[1]

المرحلة الثالثة :تكثيف الجهود البحثية وولادة النظرية.

منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي بدأ البحث حول موضوع رأس المال الفكري يعرف تزايدا ملحوظا، ففي عام 1995 تم عقد اجتماع لممثلي المنظمات الفاعلة في استخراج القيمة من موجوداتها غير الملموسة وكان تحت عنوان إدارة رأس المال الفكري ICM وتضمن جدول أعماله ضرورة الاتفاق على مفهوم موحد لرأس المال الفكري ، وتحديد مكوناته الأساسية وكيفية استخراج القيمة منه.[2]

وفي عام 1999 انعقدت الندوة الدولية لرأس المال الفكري في أمستردام ، وتركزت جهودها حول مناقشة أهداف رأس المال الفكري ، طرق قياسه أبعاده ومستوياته ، ونتج عنها صياغة ووصف طرق لقياسه وكيفية تطبيقها، إضافة إلى مزايا وعيوب كل طريقة، كما انعقد مؤتمر حول رأس المال الفكري

[1] نفس المرجع،ص10.

[2] يوسف مريم، أثر رأس المال الفكري على جودة التعليم العالي جامعة باتنة الحاج لخضر نموذج،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة باتنة الحاج لخضر، 2016، ص5.

في 2001 بكندا ، وفي2003 بنيويورك ، أما في العراق فقد كانت أول دراسة نظرية تحليلية هي دراسة العنزي بعنوان رأس المال الفكري الثروة الحقيقية لمنظمات أعمال القرن الحادي والعشرين وقد ركزت على بيان مفهوم رأس المال الفكري ومتطلبات صناعته.

وفي عام 2010 تم عقد مؤتمر تطوير رأس المال الفكري تحت شعار نحو رؤية استراتيجية جديدة في المؤسسات الحكومية في دولة الكويت في الفترة من 18 الى 20 يناير 2010 وعرضت فيه أبحاث من بينها الورقة المقدمة من العقيد هلال عبيد الدرمكي بعنوان إنشاء مركز القادة والإبداع كمدخل لبناء رأس المال الفكري بوزارة الداخلية دراسة تطبيقية – وتتضمن الورقة تحديد الكفاءات القيادية، وتوصيات بشأن ضرورة قياس مستويات الكفاءة لدى المورد البشري ، وضرورة تشجيع الأفراد على الإبداع والابتكار كطريق للتميز والتفوق.

نستنتج مما سبق أن الجهود تركزت على إيجاد نظرية لرأس المال الفكري حيث وضعت لها فرضيات كالتالي :[1]

1-قيمة رأس المال الفكري كموجود غير ملموس يتجاوز قيمة الموجودات الملموسة بعدة مرات؛

2-رأس المال الفكري هو المادة الأم التي تتولد منها النتائج المالية ؛

3-المقياس المالي لرأس المال الفكري يمثل الفرق بين القيمة الدفترية للشركة والقيمة السوقية لها؛

4- رأس المال الفكري يعد أداة تحليل استراتيجي .

5-رأس المال الفكري بتراكم يزيد من إنتاجية المنظمة.

وحددت مبادئ هذه النظرية فيما يأتي:

1 - حركية المفهوم :مفهوم رأس المال الفكري مفهوم غير ثابت بل حركي ومتجدد لأنه قوة فاعلة للتكيف مع تغيرات البيئة.

2 - الأداء الواقعي :تبرز نتائج رأس المال الفكري من خلال الأداء الفعلي.

[1] نفس المرجع، ص7.

3 – الالتزام الحقيقي :دور رأس المال الفكري الجوهري هو الالتزام العالي في الأداء والإبداع والتجديد.

4 – تكامل المقومات :رأس المال الفكري وحدة متكاملة ذات تفاعل مستمر ولا يجوز تجزئته على مكوناته الأساسية.

5 – الفائدة المتعددة :يمكن الاستفادة من رأس المال الفكري في مراحل وعمليات مختلفة في نفس الوقت.

6 – التقويم و القياس :أي توليد وخلق القيمة للمنظمة يعتمد على القياس والتقويم المستمر[1].

يتضح مما سبق أن الآراء اختلفت وتعددت حول الفترة الزمنية التي ظهر فيها المصطلح، وذلك بسبب اختلاف نظرتهم للموضوع و إلى طبيعة المشكلات المتعلقة به، إضافة إلى اختلاف طريقة التحليل و عمقها.

المطلب الثاني :مفهوم رأس المال الفكري.

كل المنظمات تحتاج إلى رأس المال من أجل إدارة عملياتها، ورأس المال مكون من شقين :الأول مادي، والثاني فكري وتتحدد من خلالهما القيمة السوقية للمنظمة، وتعددت التعاريف التي أعطيت لمفهوم رأس المال الفكري ،كما تعددت مسمياته و مصطلحاته فمنها : الموجودات غير الملموسة ،رأس المال غير الملموس ، رأس مال المعرفة ، رأس المال الفكري الاستراتيجي ، ورأس المال الرقمي ، ولكن أكثر المصطلحات استعمالا وشيوعا هو رأس المال الفكري. ومن أبرز المفاهيم والآراء في هذا المجال ما جاء به المفكرون:[2]

Stewart 1997 إذ يرى أن مهارات العاملين ومعلوماتهم تعد رأس مال فكري إذا كانت متميزة بحيث لا يوجد من يمتلك هذه المهارات في المنظمات المنافسة، فضلا عن كونها إستراتيجية أي أن يكون لها قيمة يدفع الزبون لها ثمنا للحصول عن طريق شرائهم للمنتجات المتميزة .

[1] نفس المرجع ،ص8.

[2] منال عمارة،أخلقة رأس المال الفكري في منظمات الاعمال كخيار استراتيجي لتعزيز التنمية المستدامة،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،جامعة فرحات عباس،سطيف،2015،ص3.

ويرى Bassi -1997 أنه المعرفة التي تشكل قيمة المنظمة وتتكون من رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي و رأس المال الزبائني .

يرى Edvinsson –1997 أنه يتضمن الموارد , الموجودات غير الملموسة التي يمكن أن تستخدمها المنظمة لإيجاد القيمة عن طريق تحويلها إلى عمليات جديدة وسلع و خدمات، لذا فإن رأس المال الفكري هو المعرفة والخبرة والقوة للعاملين فضلا عن الموارد المعرفية المخزونة في قاعدة معلومات المنظمة والعمليات وثقافتها وفلسفتها.

ويرى Reid -1998: أنه المادة الفكرية المتكونة من المعرفة و المعلومات والمهارات والخبرات ذات القيمة الاقتصادية التي يمكن وضعها موضع التنفيذ بهدف إيجاد الثروة، وطبقا لهذا المفهوم فإن المعرفة والمعلومات والمهارات والخبرات هي التي تكون رأس المال الفكري .[1]

عرفه العنزي -2001 بأنه المعرفة المفيدة التي يمكن توظيفها واستثمارها بشكل صحيح لصالح المنظمة، ويعد الفكر الذي يكمن في ذهن الأفراد ، لا يمكن لمسه ، ولا رؤيته أو قياسه أو تقديره بثمن.

ويعرفه (Ulrich) على أنه مجموعة المهارات المتوفرة في المنظمة التي تتمتع بمعرفة واسعة تجعلها قادرة على جعل المنظمة عالمية من خلال الاستجابة لمتطلبات الزبائن والفرص التي تتيحها التكنولوجيا.

يرى Strovic أنه المعرفة والمهارات والقدرات العقلية الخاصة بالعاملين في المنظمة والتي تعطي الإجابة لتساؤلات الزبائن.

ويرى كل من- (Awad & Ghaziri) بأنه مجموعة من الأفراد الذين يستخدمون عقولهم أكثر من استخدامهم لأيديهم لامتلاكهم خبرات، وقيم، وثقافة بالإضافة لقدرتهم على الابتكار، والإبداع من أجل تميز المنظمة التي يعملون فيها.

[1] نادية ابراهيمي،دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس،سطيف،2013،ص16

أما سيد جاد الرب فقد عرفه على أنه يعكس كل الجوانب الفكرية للعقول البشرية عالية التميز، والتي تعكس الجوانب غير الملموسة في المنظمة، وهي الأكثر تأثيرا وفاعلية نحو التقدم والتميز العالي من الجوانب والأصول الأخرى الملموسة.

عرفته الدكتورة سوسن عبد الحميد مرسي على أنه مجموعة الأصول المعرفية المتفردة والمعتمدة على العقول البشرية المبدعة ومتطلبات ونظم العمل، والعلاقة مع العملاء، والتي تؤدي إلى الإنتاج المستمر للأفكار، والأساليب الجديدة التي تحقق قيمة مضافة للمنظمة، وتدعم قدرتها التنافسية.

عرفه الدكتور هاني عبده بأنه مجموعة من القيم غير الملموسة التي تعتبر جزء من رأس مال المنظمة والتي تشتمل على مكونات بشرية، وهيكلية، و علائقية تساهم في إنتاج أفكار جديدة ومبتكرة، تساعد على البقاء وتحسين الحصة السوقية، وتعظيم القدرات التنافسية للمنظمة ، ولا يتركز رأس المال الفكري في مستوى إدارة معين ، بل إنه يمثل مجموعة القدرات المعرفية المتميزة التي يمكن أن تتواجد في جميع المستويات الإدارية.

على ضوء ما تقدم من تعاريف لرأس المال الفكري ، رأينا أنها تختلف باختلاف وجهات النظر لهذا المفهوم ولكنها في مجملها تتفق على أنه عبارة عن : مجموعة الخبرات والقدرات والمهارات والكفاءات التي يمتلكها مجموعة من أفراد المنظمة ، ومجموعة أفراد مبدعة ومبتكرة لكل ما هو متميز بالنسبة للمنظمة ،هذه الأخيرة عليها أن تعمل على توظيف هذه المهارات من أجل زيادة الإنتاجية وتحقيق ميزة تنافسية لها ، لأنه بمثابة السلاح التنافسي لها الذي يضمن لها البقاء في عالم الأعمال.

المطلب الثالث :التمييز بين رأس المال الفكري و رأس المال المادي التقليدي.

لابد من تمييزه عن رأس المال المادي التقليدي ، فهذا الأخير يعني الموارد التي تظهر في ميزانية المنظمة كالعقارات والتجهيزات و المخزونات ، وفيما يلي الجدول يوضح طبيعة الاختلاف بين كل من رأس المال الفكري والمادي.

الجدول رقم :(01) مقارنة بين رأس المال الفكري والمادي.

البيان	رأس المال المادي	رأس المال الفكري
الميزة الأساسية	مادي ملموس	غير ملموس
موقع التواجد	ضمن البيئة الداخلية للشركات	في عقول العاملين بالشركة
النماذج الممثلة	الآلات، المعدات، المباني أفكار	أفكار الأفراد ذوو الخبرات
القيمة	متناقصة بالاندثار	متزايدة بالابتكار
نمط تكوين الثروة	بالاستخدام المادي	بالابتكار
المستخدمون له	العمل الفعلي	العمل المعرفي
الزمن	له عمر إنتاجي وتناقص بالطاقة	له عمر مع تزايد القدرات الإبداعية
الواقع التشغيلي	يتوقف عند حدوث المشاكل	يتوقف عند حلول المشاكل
الوظيفة	يعبر عن أحداث	يعبر عن عمليات
الزمن	يرتكز على الماضي فقط	يتوجه نحو المستقبل
المحتوى	هو تكلفة	هو قيمة
الطبيعة	نقدي	غير مالي
الديمومة	وقتي	مستمر
الاستعمال	ينقص ويستهلك	يزيد بالاستعمال
تشكيلات القيمة	يرتبط بسلسلة القيمة	يرتبط بشبكات القيمة
النوعية	كمي	نوعي

المصدر: الخفاف هيثم قاسم ، المعالجات المحاسبية لمشاكل القياس والإفصاح عن رأس المال الفكري ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ،العراق ، 2006 ، ص156

المبحث الثاني: مكونات وخصائص وأهمية وبناء رأس المال الفكري.

من مهام إدارة المعرفة الأساسية تحديد مكونات رأس المال الفكري لمعرفة كيفية تنميته، باعتباره عنصرا هاما وفاصلا في نجاح أو فشل المنظمة، ونتناول فيما يلي تقسيمات رأس المال الفكري، وأدواره المختلفة، إضافة إلى علاقته ببعض المفاهيم الإدارية المعاصرة.

المطلب الأول :مكونات رأس المال الفكري.

تتحدد القيمة السوقية للمنظمة من نوعين من رأس المال ، الأول هو رأس المال المالي ويتكون من رأس المال المادي المتمثل في التجهيزات والممتلكات و رأس المال النقدي المتمثل في النقود وأشكالها الأخرى، أما النوع الثاني فهو رأس المال الفكري الذي يجب تحديد مكوناته بدقة لكي تستطيع المنظمة قياسه و تقييمه ، وكذلك التعرف على طرق خلق القيمة للمنظمة، والتميز في عالم الأعمال، واختلفت التصنيفات التي أعطيت لرأس المال الفكري من طرف الباحثين كل حسب أسلوب تفكيره ونظرته للموضوع، وسنتطرق لأهم هذه التصنيفات فيما يلي :[1]

أولا- تصنيف معهدBrooking : لقد حدد معهد Brooking مكونات رأس المال الفكري بأربعة مكونات هي :

1 - الأصول السوقية :وتتمثل في الجوانب غير الملموسة والمرتبطة بالسوق مثل : منافذ التوزيع ، العملاء ،والعلامة التجارية.

2 - أصول الملكية الفكرية :وتتمثل في براءات الاختراع، العلاقات والأسرار التجارية، حقوق الطبع والتصميم.

3 - الأصول البشرية :وتتمثل في القدرة على الابتكار، والخبرات المتراكمة التي تعكس قدرة الأفراد على الأداء.

4 - أصول البنية التحتية :وتشمل ثقافة المنظمة ، قواعد بيانات العملاء ، طرق تقييم الخطر ، طرق إدارة قوى البيع ، الهيكل المالي.

[1] فرحاتي لويزة،مرجع سابق ، ص69.

ثانيا – تصنيف Sveibey : قسم رأس المال الفكري إلى ثلاثة أقسام ، وأولى أهمية كبيرة لكفاءات العاملين

والتقسيم كالتالي[1] :

1 - كفاءة العاملين وتعليمهم و خبراتهم.
2 - التركيب الداخلي :أي الشكل القانوني ، الإدارة ، النظم ، الثقافة ، والبرمجيات.
3 - الهيكل الخارجي :مثل العلامة التجارية ، علاقات الزبائن والموردين.

ثالثا –تصنيف الباحثة (Al Ali):قسمت رأس المال الفكري إلى :

1 - الموارد المعرفية :وتتمثل في المعرفة العامة ، التغذية العكسية للزبائن ، القوة الفكرية للعاملين.
2 - العمليات الإبداعية :وتتمثل في العمليات الإنتاجية والممارسات والأنظمة الموظفة من قبل المنظمة لنقل وتحويل النموذج الأول من التصميم إلى واقع في الأسواق الخارجية.
3 - الملكية الفكرية :ويمكن استخدامها لكسب ميزة تنافسية وتحقيق العوائد عن طريق بيع جزء أو كل الملكية الفكرية.

رابعا –تصنيف Guthrie & Petty: يتكون رأس المال الفكري حسبGuthrie & Petty من العناصر التالية :

1 - الهيكل الداخلي :ويتمثل في رأس المال المنظمي (الهيكلي).
2 - الهيكل الخارجي :ويتمثل في رأس مال الزبائن (العلاقات).
3 - كفاءة العاملين :ويتمثل في رأس المال البشري.

خامسا –تصنيف Despers & Channvel :قسما رأس المال الفكري إلى أربعة مكونات هي :

1 -رأس المال البشري : ويتمثل في الموارد البشرية المتواجدة في المنظمة ، إضافة إلى المعرفة الموجودة لدى الأفراد ويمكن تحويلها إلى قيمة ، وأيضا النظم والإجراءات التنظيمية.

[1] نفس المرجع، ص 70.

2 -رأس المال الهيكلي :ويتمثل في البنية التحتية للمنظمة.

3 -الموجودات العملية :وتتمثل في رأس المال الهيكلي الذي يستخدم لخلق القيمة مثل : شبكة التوزيع ،تسهيلات العمليات.

4 -الموجودات الفكرية :وتتمثل في الأصول الفكرية للمنظمة.

سادسا- تصنيف Malhorta 2003 : والذي قسم رأس المال الفكري إلى المكونات التالية:[1]

1 -رأس المال الزبوني.

2 -رأس مال العملية.

3 -رأس المال البشري.

4 -رأس مال التجديد والتطوير.

سابعا -تصنيف أحمد المعاني وآخرون : قسم رأس المال الفكري إلى :

1 رأس المال الهيكلي :ويتمثل في الأنظمة ، البراءات و قواعد البيانات.

2 رأس المال البشري :ويتمثل في التعليم ، التدريب ، الخبرة.

3 رأس المال الزبائني :ويتمثل في العقود ، الولاء ، العلامة التجارية.

4 رأس المال النفسي :ويتمثل في التفاؤل ، الثقة والأمل والقدرة على المقاومة الموجودة لدى أفراد المنظمة.

ثامنا -تصنيف برينان وكونل Brennan & Connell 2000: قدما إطارا للأصول الفكرية يتكون من :

رأس المال البشري وهو ما يستطيع أن يفعله الأفراد بصورة فردية وجماعية ، والثاني منظومة المعرفة التنظيمية وهي تمثل مفهوم الأصول الفكرية و تشير إلى مخزون المعرفة بالشركة وتتضمن حقوق الاختراع

[1] سعيد بن سالم بن خميس الصولي، دراسة تحليلية لمدخل وأبعاد رأس المال الفكري من منظور اقتصادي،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة،2006،ص 32.

وقواعد البيانات وتكنولوجيا الإنتاج والمعلومات، وثالثا السوق ويتكون من العلاقات بين المنظمة والأطراف الخارجية مثل الموردين والموزعين والمستهلكين.

واستنادا لما سبق من تصنيفات ، يتفق أغلب الباحثين على أن رأس المال الفكري يتكون من ثلاثة مكونات أساسية هي :رأس المال البشري ، رأس المال الهيكلي، ورأس المال العلاقاتي الزبوني ومنهم ستيوارت Stewart وتكون هذه المكونات على الشكل التالي:

الجدول رقم 2 : القيمة السوقية للشركة ومكوناتها

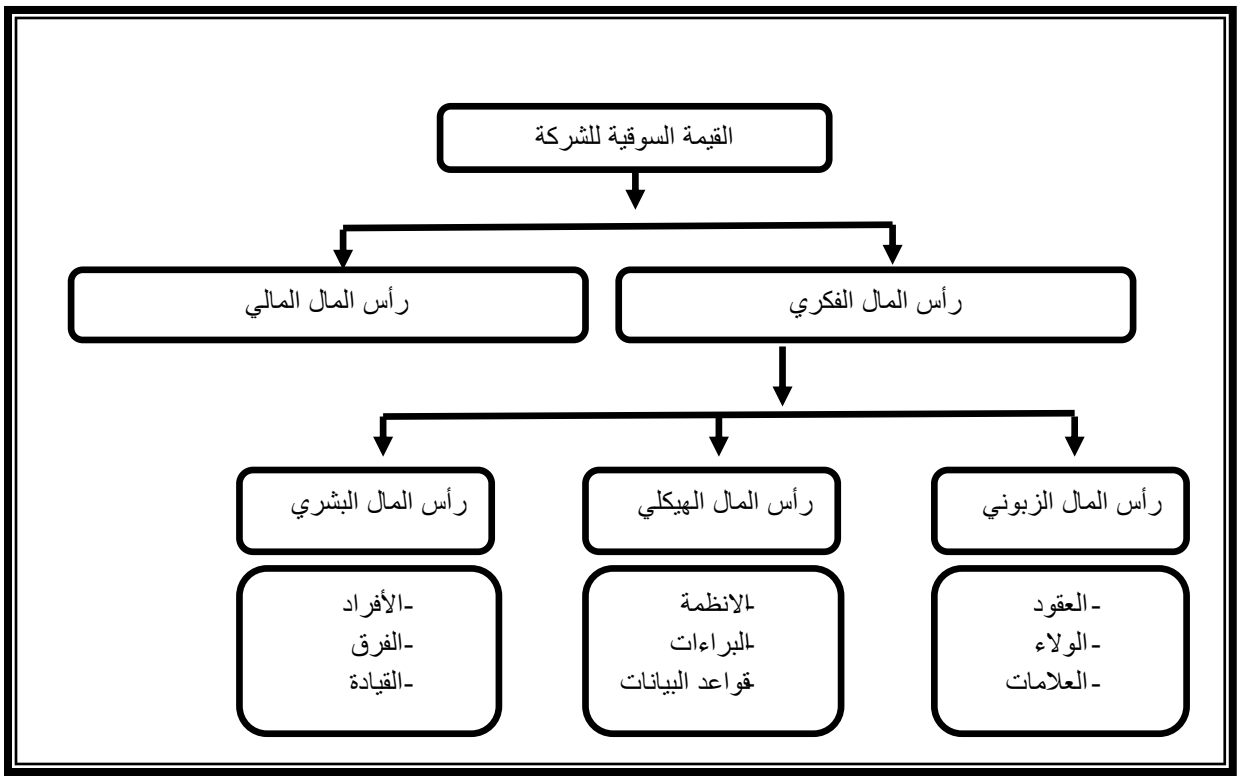

المصدر: الخفاف هيثم قاسم ، المعالجات المحاسبية لمشاكل القياس والإفصاح عن رأس المال الفكري ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ،العراق ، 2006 ، ص156

المطلب الثاني: خصائص رأس المال الفكري :

يمكن إبراز الأهمية المتميزة لرأس المال البشري في المنظمات القائمة على المعرفة من خلال النقاط التالية [1]:

بعد أن تم التعرف على رأس المال الفكري سنتناول فيما يلي الخصائص التي تمثل رأس مال فكرى، والتي تتعدد من خصائص تنظيمية، إلى مهنية وأخرى سلوكية وشخصية، وذلك على النحو التالي:

1- الخصائص التنظيمية:

- إن رأس المال الفكري يتوزع وكما سبق وأن اشرنا على كل المستويات الإدارية، فهو يتعلق بكافة المستويات الإستراتيجية بدءا من الشاملة، الأعمال ،والوظيفية وصولا إلى التشغيلية. وإن كان ذلك بنسب متفاوتة.

- إن رأس المال الفكري يميل للعمل ضمن الهياكل المرنة، كما انه يركز على استخدام الرسمية بشكل منخفض. يبتعد رأس المال الفكري عن الميل صوب المركزية الإدارية بشكل كبير

2- الخصائص المهنية:

- ليس بالضرورة أن يمتلك رأس المال الفكري شهادة أكاديمية ، بل إن الضرورة تكمن في مواصلة تعليمهم التنظيمي وكذا تدريبهم الاستثنائي.

- إن رأس المال الفكري يتميز بمهارات عالية ومتنوعة.

- يتصف رأس المال الفكري بخبرات متقدمة .

3- الخصائص السلوكية و الشخصية:

- يميل رأس المال الفكري إلى تحمل المخاطرة في بدء العمل بدرجة كبيرة .

[1] يوسف مريم، مرج ع سابق، ص 13.

- يحبذ رأس المال الفكري التعامل مع الموضوعات التي تتسم باللا تأكد .

- يتصف رأس المال الفكري بالمبادرة على تقديم الأفكار و المقترحات البناءة .

- لرأس المال الفكري القدرة على حسم القرارات بدون تردد إلى حد كبير .

- يتسم رأس المال الفكري بمستوى ذكاء متوسط فما فوق.

- رأس المال الفكري له القدرة على الاستفادة من خبرات الآخرين، فهو يعد منفتح على خبرات غيره.

-كما أنه يتميز بمثابرة عالية في العمل.

- يتمتع بثقة عالية ويحب الاستقلالية في الفكر والعمل.[1]

المطلب الثالث :أهمية رأس المال الفكري، ومتطلبات بنائه في المنظمة.

تزداد أهمية رأس المال الفكري في الوقت الراهن خاصة مع تزايد التحديات التي تفرضها العولمة على المنظمات لتطوير وتنمية كفاءات ومهارات عامليها ، لذلك وجب على المنظمة أن تدرك جيدا كيفية استغلال هذه الخصائص الهامة من أجل بناء قاعدة فكرية قوية تستطيع من خلالها مواجهة المنافسة الشديدة في بيئة الأعمال، لذلك سنتناول فيما يأتي أهمية رأس المال الفكري ، ومتطلبات بنائه:[2]

الفرع الأول :أهمية رأس المال الفكري.

إن ما يميز القرن الحادي والعشرون هو ظهور قوة المعرفة ، التي تعتبر عاملا مهما يعطي المنظمة القدرة على الاستمرارية وامتلاك القدرة التنافسية ، وعليه بدأت المنظمات والحكومات تولي موضوع بناء قاعدة للمعرفة الأهمية التي تستحقها ، وضرورة امتلاكها ومعرفة وكيفية إدارتها، وما ينتج عن ذلك هو رأس المال الفكري وعلى المنظمة أن تدرك جيدا كيفية امتلاك وإدارة وقياس رأس المال الفكري ، وهذا الدور والأهمية نوضحه فيما يلي:

[1] نفس المرجع،ص14.

[2] فرحاتي لويزة، مرجع سابق،ص84.

1-يساعد في خلق معارف جديدة.

2-يساعد في زيادة كفاءة استخدام الأصول ويحقق إنتاجية أعلى وخدمة أفضل للزبائن.

3-هو أهم مصدر للربحية والدعامة التنافسية للمنظمة، وتحقيق الميزة التنافسية .

4-يعتبر أساسا مهما في بناء المنظمات الذكية ، وذلك من خلال توفير العقول المتميزة بذكائها وقدرتها على استثمار باقي الموارد وتسخيرها لصالح توسيع مساحة التميز لمنظماتهم.

كما حدد حازم علي بدارنه أهمية رأس المال الفكري في[1] :

-رأس المال الفكري هو الاستثمار الحقيقي للمعرفة والمعلومات التي لها القدرة على خدمة النظام المتكامل.

-هو القوة العلمية القادرة على الإبداع و التغيير والتجديد.

-هو المعرفة المفيدة و المهارة، والتي يمكن توظيفها والاستفادة منها في المنظمة، وهو استثمار مهم عائده طويل الأجل ويحتاج إلى الاهتمام و الرعاية.

-يعطي للمنظمة قدرات وكفاءات محورية تساهم في نجاحها.

-يتيح لإدارة المنظمة عمل الخيارات الإستراتيجية المستندة إلى هذه الأصول الفكرية والمستغلة لها استغلالا جيدا في ضوء طبيعة الفرص والبيئة الخارجية.

-يعد السلاح الأساسي للمنظمة، لأن الموجودات الفكرية تمثل القوة الخفية التي تضمن البقاء واستمرارية المنظمة.

-رأس المال الفكري قادر على خلق ثروة خيالية من خلال قدرته على تسجيل براءات الاختراع وهذا ما أكدته البحوث التي تناولت رأس المال المعرفي.

[1] منال عمارة، مرجع سابق، ص 38.

مما سبق يمكن أن تستخلص الدور الاستراتيجي الذي يلعبه رأس المال الفكري في تعظيم قيمة المنظمة، فهو أرقى الموجودات قيمة وله قوة التأثير والتغيير على كل نشاطات المنظمة ، زيادة على ذلك يعتبر دعامة أساسية للميزة التنافسية للمنظمة و سببا في تحقيق الكفاءة التنظيمية ، وجذب العملاء وتعزيز ولائهم ، إضافة على زيادة القدرة الإبداعية للمنظمة.

الفرع الثاني :متطلبات بناء رأس المال الفكري في المنظمة.

يتطلب بناء رأسمال المال الفكري مجموعة من الشروط والظروف الملائمة والتي تتمثل في ما يلي :

-إنشاء أقطاب صناعية على مستوى المنظمات، وتكون قادرة ماديا وبشريا على الاستفادة من المعرفة المتاحة.

-إنشاء محيط وإطار معرفي من خلال توفير تكنولوجيا المعلومات لكي تأخذ بعين الاعتبار متطلبات تكوين هذه الأقطاب المعرفية.

-ضرورة التعاون بين الجامعة و محيط الأعمال ومراكز البحث من أجل تكوين المعرفة والاستفادة منها.

-على المنظمة أن تركز على العناصر الجوهرية الممثلة في رأسمالها الفكري وأن أصولها الفكرية ومكوناتها المعرفية تختلف عن تلك التي عند غيرها من المنظمات لذلك عليها أن تدرك كيفية استثمارها بشكل جيد.

-على المنظمة أن تحسن إدارة مواردها المعرفية الموجودة أصلا عندها، وعدم تضييع الوقت في البحث عن موارد جديدة .[1]

[1] نفس المرجع،ص88.

خلاصة الفصل:

ما يمكن التوصل إليه مما سبق أن عملية بناء وتكوين رأسمال المال الفكري في المنظمة هو نتاج عمليات متتابعة ومعقدة تحتاج إلى استثمارات ووقت زمني طويل لتكوينها ، وأن الخصائص التي يكتسيها رأس المال الفكري دون غيره أعطته أهمية بالغة ومكانة مهمة في أي عملية يكون الهدف منها بناء قاعدة لرأس المال الفكري وتجسيدها في المنظمة.

الفصل الثاني

ماهية التنمية المستدامة ومحاورها الأساسية

الفصل الثاني

ماهية التنمية المستدامة ومحاورها الأساسية

تمهيد:

لقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة اهتمام العالم خلال 15 سنة المنصرمة وهذا على صعيد الساحة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالمية ،حيث أصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالمي النامي والصناعي على حد سواء تتبناها هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها فعقدت من أجلها القمم والمؤتمرات والندوات.ورغم الانتشار السريع لمفهوم التنمية المستدامة منذ بداية ظهورها إلا أن هذا المفهوم مازال غامضا بوصفه مفهوما وفلسفة وعملية ،ومازال هذا المفهوم يفسر بطرق مختلفة من قبل الكثيرين..

بدأ استخدام مصطلح التنمية المستدامة كثيرا في الأدب التنموي المعاصر وتعتبر الاستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، وتتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من جهة ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، وقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة التي تقضي على قضايا التخلف هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل.

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة.

وقد تضمن المبحث الأول ثلاثة مطالب وهي:

- التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة.
- أهدافها ومبادئها.
- خصائص، تحديات وإستراتيجية التنمية المستدامة.

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

الفرع الأول:المفهوم التقليدي للتنمية المستدامة:

ظهر مفهوم التنمية المستدامة بقوة في أواخر القرن الماضي ليحتل مكانة هامة لدى الباحثين والمهتمين بالبيئة وصناع القرار ويعود هذا الاهتمام إلى الضغوط المتزايدة على الإمكانات المتاحة في العالم المتقدم والمتخلف لكن في حقيقة الأمر كان النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية من جهة واستعمال الموارد البشرية من جهة أخرى أهم الظواهر التي لازمت البشرية في تطورها عبر الزمن.وقد عرف مفهوم التنمية تغيرات عبر الزمن حيث أختلف الاقتصاديون في تحديد مفهوم التنمية، وهناك من يصنفها بأنها عملية نمو شاملة تكون مرفقة بتغيرات جوهرية في بنية اقتصاديات الدول النامية وأهمها الإهتمام بالصناعة.في حين أن البنك الدولي يضع تصور آخر للتنمية حيث يصنف العالم وفقا للدخل الوطني الإجمالي للفرد على أساس أربع معايير:[1]

- الدخل المنخفض.
- الدخل المتوسط.
- الدخل العالي.

[1] مجيد محسن محمد العصفور،دور الإسلام في دعم قضايا التنمية،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في إدارة التنمية البشرية،الأكاديمية العربية المفتوحة،كلية الاقتصاد، الدانمارك، 2014،ص144.

– الدخل الأعلى.

غير أن هذا المقياس مشكوك في مصداقيته فهناك عدد من الدول تنعم بالدخل الفردي المرتفع لكنها تتميز بسوء توزيعه مما يفرز الفقر والبطالة كمثال على ذلك البرازيل، حيث كان معدل النمو السنوي في الناتج الوطني الإجمالي 5.1% من سنة 1960 إلى 1981، أما الدخل الوطني ل 40% من الفئات الفقيرة من السكان فقد انخفض خلال الستينات من 10% إلى 8% بينما ارتفعت حصة 5% من الأغنياء من 29% إلى 38%.وباختصار فإن الاقتصاديون عاملو التنمية في الماضي عل أنها قضية لا تزيد عن كونها أكثر من تدريبات وممارسات وتطبيقات في علم الاقتصاد التطبيقي منفصل على الأفكار السياسية ويستبعدون دور الأفراد في المجتمع.وبالتالي فإن النظرة التقليدية للتنمية ركزت على القضايا التنموية وأغفلت جوانب لها دور جوهري في حياة البشرية حاضرا ومستقبلا. أي أن الإمكانيات المتاحة لا يمكن تسخيرها للإجمال الحاضرة فحسب، بل يجب التفكير في كيفية استفادة أجيال المستقبل أيضا.

الفرع الثاني: مفهوم التنمية المستدامة:

إذا كانت التنمية المستدامة كمفهوم يعتبر قديما فإنه مصطلح يعد حديث النشأة، حيث كان أول ظهور له في نادي روما 1986، الذي اقترح ما يسمى eco-developpementالتفاعل بين الاقتصاد والإيكولوجيا في دول الشمال والجنوب.أما في 1987 فقد أعطي لها تعريف من طرف اللجنة الدولية حول التنمية والبيئة التي ترأستها الوزيرة الأولى النرويجية السابقة السيدة بروند طلاند حيث يعتبر التعريف الأكثر شيوعا أو ما يسمى بمستقبلنا للجميع أو بعنوان مستقبلنا المشترك، حيث عرفت بأنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم أو ما معناه

بالإنجليزية " Developpement that meets the needs of the present with out compvomising the ability of future to neet their own needs."[1].

ثم ترسخ مفهوم التنمية المستدامة عند الجميع في 1992، في قمة "ريو" أو قمة الأرض بالبرازيل، حيث ظهرت عدة جمعيات غير حكومية مهتمة بالبيئة ذات بعد وطني، وإقليمي وعالمي خاصة في الدول المتقدمة، وقد وافقت عليه كل الدول المشاركة في الاتفاقية مما أدى إلى انبثاق ما يسمى بأجندة القرن 21، والسمة الأساسية لهذا البرنامج هو الإهتمام بالتنمية المتواصلة.ثم تطورت لتشمل الحفاظ على الموارد الطبيعية التنوع البيولوجي في 2002 في قيمة جوهنز بورغ التي حضرها أكثر من 100 رئيس دولة وممثلي الحكومات والجمعيات والمؤسسات.وفي حقيقة الأمر تعددت التعريفات لهذا المفهوم لكنها لم تستخدم استخداما صحيحا في جميع الأحوال، فبالإضافة إلى ما سبق فقد عرفها قاموس ويبستر على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح استنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا ،كما عرفها ميردال بأنها: "التنمية هي التحركات التصاعدية للنظام الإجمالي ككل".وعرفها وليم رولكنزهاوس مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها: تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة ،وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عملية متكاملة وليست متناقصة.وبالتالي فالتنمية المستديمة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة، وذلك لأن بعض المفاهيم للتنمية المستدامة تستنزف الموارد الطبيعية، بحيث هذا الاستنزاف من شأنه أن يؤدي إلى فشل عملية التنمية نفسها، ولهذا يعتبر جوهر التنمية المستدامة هو التفكير في المستقبل وفي مصير الأجيال القادمة[2].

[1] فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا، في الوطن العربي،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد الكلي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الملك حسين، الاردن، 2008، ص 220.

[2] نفس المرجع، ص 221.

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستديمة ومبادئها.

الفرع الأول:أهدافها.

تسعى التنمية المستديمة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي [1]:

أ- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام.

ب- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئة القائمة: وكذلك تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستديمة.

ج- احترام البيئة الطبيعية: وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وبالتالي فالتنمية المستديمة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

د- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

هـ- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق

[1] بوزيد سايح،دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم لااقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2013،ص 66.

أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأُقل أن تكون هذه الآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

و- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع: وذلك بإتباع طريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.

ز- تحقيق نمو اقتصادي تقني: بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.[1]

الفرع الثاني: مبادئها.

إن العلاقة الأساسية بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى أدت إلى تحديد المبادئ التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة وتمثلت فيما يلي:

أ- استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة :

يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، وذلك راجع إلى أن البيئة الإنسانية هي نظام فرعي من النظام الكلي، ولهذا تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب إلى تحقيق النظم الفرعية شكل يؤدي إلى توازن بيئة الأرض عامة.وهذا الأسلوب هو أسلوب متكامل يهدف إلى الحفاظ على حياة المجتمعات من جميع النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية دون وجود تأثيرات سلبية متعاكسة بين هذه الجوانب.فمن المشكلات البيئة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية مثلا السياسات الزراعية المطبقة في كثير من دول العالم والتي تؤثر بشكل رئيسيا في تدهور بالتربة.

[1] نفس المرجع،ص 67.

ب- المشاركة الشعبية:

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها، ويطلق على هذا المفهوم بالتنمية من أسفل ويمكن تلخيص دور الحكومات المحلية فيما يلي:

- الحد من الزيادة في ارتفاع درجة حرارة الأرض.
- ادارة ومعالجة النفايات البيئة والتجارية والصناعية.
- الحد من انبعاث الغازات التي تؤثر على طبقة الأوزون.
- تخفيض الاستهلاك من مشتقات النفط.

ج- مبدأ التوظيف الأمثل الديناميكي للموارد الاقتصادية.

د- مبدأ استطالة عمر الموارد الاقتصادية، والتخطيط الإستراتيجي لهذه الموارد.

هـ- مبدأ التوازن البيئي والتنوع البيولوجي.

و- مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

ز- مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية.

ح- مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة، وكذلك تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك[1].

[1] نفس المرجع،ص69.

المطلب الثالث: خصائص تحديات إستراتيجية التنمية المستدامة:

الفرع الأول:الخصائص.

طرح مصطلح التنمية المستدامة عام 1974 في أعقاب مؤتمر ستوكهولم، الذي عقبته قمة ريو للمرة الأولى حول البيئة والتنمية المستدامة الذي أعلن عام 1992 عن خصائص التنمية المستدامة التي تتلخص فيما يلي:

أ- هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.

ب- هي تنمية ترعى تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.

ج- هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.

د- وهي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة.

هـ- هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.[1]

[1] سمير جعفر، التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019، ص 20.

الفرع الثاني: تحدياته1.

1-إن تحقيق التنمية المستدامة (المتواصلة) يواجه العديد من التحديات التي تضعف تحقيقها وتقلل من تأثيرها، ومن أهمها:

1-أنماط السلوك الإنتاجي: ويقصد به الصناعي والزراعي الحالي وضرورة العمل على السيطرة البيئية على الملوثات البيئية من المصادر المختلفة.

2-أنماط السلوك الاستهلاكي: الفردي والاشتراكي والتنظيمي والحكومي، وأهمية الترشيد والتوجيه والحماية بعيدا عن الملوثات في الغذاء والدواء والشراب.

3-أنماط السلوك الاجتماعي: وضرورة الحفاظ على القيم والعادات والتقاليد والقيم الموجبة للفرد والأسرة.

4-أنماط السلوك الأسري: وأهمية الربط بين القيم والحضارة والثقافة العربية والإسلامية لمواجهة التيار العالي المعاكس.

5-السلوك الثقافي: وضرورة التفرقة بين الثقافات والموجب والسالب والوطني والوافد.

6- السلوك الإداري: وأهمية تجنب الصراعات والمشكلات التي تقلل من فعاليات تشغيل الموارد البشرية في العمل.

7- السلوك الحكومي والتشريعي: وأهمية فرض الضوابط والعقود على انتشار التلوث البيئي ضمانا لانطلاقة التنمية المتواصلة.

8- السلوك الاقتصادي: من خلال تجنب تقليد الاقتصاديات الدولية وتطبيق آليات اقتصادية وطنية لمواجهة المنافسة العالمية.

9-نشر ثقافة إدارة الجودة الشاملة والمواصفات العالمية وإعادة هندسة المنظمات والأسرة لمواجهة الصراعات والمنافسة الخارجية.

10- توفير ضمانات حقوق الأجيال القادمة في الموارد والتنمية المتواصلة.[1]

الفرع الثالث:إستراتيجياتها.

1-النمو التراكمي: بربط اتجاهات النمو الاقتصادي بالقضاء على الفقر وتحسين البيئة المحيطة.

2-النمو الاقتصادي النظيف: بأقل قدر من الطاقة الكثيفة، وبالتوفيق مع التنمية الاجتماعية، أي ربط التنمية الاقتصادية الاجتماعية والتنمية البشرية.

3- توليد الوظائف وفرص العمل: من خلال ترشيد الاستهلاك والإعلان عن سلوك استهلاكي جديد ويقلل من الفاقد ويزيد من قاعدة المستفيدين، ويؤدي ذلك إلى زيادة الادخار ثم الاستثمار.

4- تأكيد معدل منتظم لزيادة السكان.

5- تشجيع الإنتاج كبير الحجم بعيدا عن تلوث الهواء والمياه.

6- إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر لإطالة أعمار المنتجات والمواد وتخفيض استهلاك الطاقة.

7-أخذ المتغيرات البيئية بعين الإعتبار في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

8- ترشيد العلوم والتكنولوجيا لخدمة الإنتاج بالجودة الشاملة والمواصفات العالمية والبيئة النظيفة

9-دور المدراء في تحقيق التنمية المتواصلة.وتوضح المؤشرات التالية الموقف التطبيقي لمؤشرات التنمية المستديمة في الدول العربية حيث توضح:

أ- تدهور مستويات الرعاية الصحية.

ب- مشاكل المياه النظيفة.

ج- أزمات الصرف الصحي وانعكاساتها على الرعاية الصحية والصحة العامة (الوقاية والعلاج).

د- مشكلة الأمية وتأثيراتها على معدلات التنمية المتواصلة.ويضاف إلى ذلك مشكلات التلوث الثقافي والأخلاقي.[2]

[1] نفس المرجع، ص 38.

[2] نفس المرجع،ص40.

المبحث الثاني: محاور أساسية في التنمية المستدامة.

إن التنمية المستدامة مسار يعكس قابلية مجموعة من السكان على تنمية ثرواتها باستمرار، وكذا أنماطها الفكرية وتنظيمها الاجتماعي حيث شملت أبعاد رئيسية: اقتصادي، اجتماعي، بيئي، ومن هذا المنطلق تم صياغة مجموعة من المؤتمرات التي تقضي بإدماج مختلف مكونات التنمية المستدامة، وحتى تتم هذه الأخيرة يجب توفر مجموعة من المصادر والآليات لتمويلها، وبهذا تضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب وهي:

-أبعاد التنمية المستدامة.

-مؤشرات التنمية المستدامة.

-مصادر وآليات تمويل التنمية المستدامة.

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة.

بالرغم ممن تعقيدات وتشابك مفهوم التنمية المستدامة، فهناك إجماع على أن هذه الأخيرة تمثل العناية المرغوب فيها والمأمول تحقيقها بما يخدم البشرية حاضرا ومستقبلا، وقد مست ثلاثة أبعاد رئيسية وه ي:[1]

الفرع الأول:البعد الاقتصادي.

أ- مفهوم التنمية الاقتصادية: احتلت التنمية الاقتصادية مكانا هاما سياسيا واجتماعيا منذ 1945، حيث أعطيت لها عدة تعاريف من بينها:

- أنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنهاء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع عبر الزمن.

-أيضا: "إنها العملية التي بمقتضاها يتم دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي".كذلك تعتبر زيادة الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة ممتدة من الزمن بحيث يفوق معدل التنمية معدل زيادة السكان.غير أنه برز اختلاف بين المصطلحين :

[1] ليلى معلول- سليمة مسعي- رضا زهواني، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية ، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005، ص 81.

التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، حيث يشير بعض الاقتصاديين على أنهما عملية واحدة وهي التغيير نحو الأحسن ويعني ذلك زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي الاستثمار المنتج في تنمية لإمكانات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع في حين يشير البعض الآخر إلى استخدام مصطلح النمو الاقتصادي بشأن الدول المتقدمة اقتصاديات، والتنمية الاقتصادية بشأن الدول الأقل تقدما.وتنطوي التنمية الاقتصادية على ثلاثة عناصر أساسية هي:

- تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي.
- إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة.
- ضرورة الاهتمام بنوعية السع والخدمات المنتجة وإعطاء الأولويات لتلك الأساسيات

2-أهدافها: تتمثل فيما يلي:

أ- إشباع الحاجات الأساسية عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين مستواه من أجل مواجهة الحاجات الأساسية للغالبية العظمة من الشعوب.

ب- تصحيح الاختلال في هيكل توزيع الدخول بما يضمن إزالة الفوارق بين طبقات المجتمع.

ج- العمل على الارتقاء بالجودة في الإنتاج.

د- رفع مستوى المعيشة ويستدل عادة على حجم مستوى المعيشة عن طريق متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، كما أنه يقترن بهيكل الزيادة السكانية وطريقة توزيع الناتج القومي وتأهيل العنصر البشري.

هـ- العمل على الحد من مشكلة البطالة.

و- زيادة دور القطاع في التنمية وفق آليات السوق.[1]

الفرع الثاني:البعد الاجتماعي.

1-مفهوم التنمية الاجتماعية:

التنمية الاجتماعية هي زيادة قدرة الأفراد على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق الحرية والرفاهية، ويعتبر البعد الاجتماعي بمثابة البعد الذي تتميز به التنمية

[1] نفس المرجع، ص 83.

المستدامة، لأنه البعد الذي يمثل البعد الإنساني بالمعنى الضيق والذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار السياسي.كما يشترط في هذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء لاختيار أنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول .ويجمع أهل الاختصاص من المحللين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية أن مفهوم العمل والبطالة قد اكتسيا أبعاد جديدة نهاية القرن 21، إذ تأثر مفهوم التشغيل بالتطير الذي شهدته الحياة الاجتماعية، وبصورة عامة تظهر في ارتفاع نسب التنمية والتطور الذي عرفته الدول وخاصة النامية منها، إذ أصبح يلاحظ أنواع مختلفة للبطالة كالاختيارية –الإدارية– التقنية وبطالة أصحاب الشهادات وغيرها، كما نتج عن التطور التكنولوجي ظهور مفاهيم جديدة للعمل كالعمل عن بعد والعمل بالتناوب والعمل لحساب الغير والمنظومة الاجتماعية تشمل ما يلي:[1]

– المساواة في التوزيع .– الحراك الاجتماعي .– المشاركة الشعبية .– التنوع الثقافي .– استدامة المؤسسات.

الفرع الثالث: البعد البيئي.

1–البيئة:

البيئة كمصطلح واسع المدلول يشمل كل شيء يحيط بالإنسان، وقد عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للهيئة الإنسانية الذي عقد في ستوكهولم 1972 بأنها: "رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع الإنسان وتطلعاته".[2]

كما تعرف أيضا: "بالمجال الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على كل الموارد اللازمة لإشباع حاجاته فيؤثر فيه ويتأُثر به".ولقد أصبحت البيئة محددا عالميا يفرض نفسه ويؤثر على التعاملات الاقتصادية والتجارية والعلاقات الدولي المعاصرة، وأصبح الاهتمام بها من أهم المقاييس لتقييم حضارة الدول، والبيئة والتنمية أمران متلازمان، بعد المزيد من الاهتمام التي حظيت به على المستوى العالمي للتجاوز تلوث الحدود الجغرافية والسياسية للدول فينتقل عبر

[1] نفس المرجع،ص88.

[2] بوزيد سايح، مرجع سابق، ص 78.

الماء والهواء والكائنات الحية.وقد أكدت تقارير البنك الدولي في العقد الأخير على الاهتمام بالبيئة كركن أساسي في التنمية للحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتدهور لمصلحة الجيل الصاعد والأجيال المستقبلية كما شارك في تحفيز الدول الأعضاء بالاهتمام بإصدار التشريعات الخاصة بحماية البيئة ومصادر الطاقة والاهتمام بدراسته علوم البيئة، وهذا كله يتطلب ترشيد استخدام الموارد غير المتجددة، وعدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة على تجديد نفسها، وعدم تجاوز قدرة النظام البيئي على هضم المخلفات التي تقذف بها حتى لا يتلوث تلوثا يضر بالإنسان والحيوان.وقد أسس التزاوج بين تحقيق التنمية وحماية البيئة ولادة فرع جديد من العلوم الاقتصادية سمي بالاقتصاد البيئي[1].

-**أهدافها**: تتمثل في:

أ – المحافظة على البيئة الطبيعية.

ب– توظيف البيئة المادية بعيدا عن التلوث.

ج– نشر الوعي بالبيئة الثقافية والاجتماعية والحضرية.

د– التعريف بالتوازن البيئي.

هـ– حماية البيئة من جميع التلوث والاستنزاف.

و– استخدام التكنولوجيا النظيفة.

ز– تحقق التنوع السيولوجي والمحافظة على تنوع الأحياء.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة.

إن التفكير بالديمومة أدى بشكل معمق إلى تطوير أدوات قياس التنمية التي كان دورها خلال فترة طويلة مقتصرة على ملاحظة معدلات النمو الاقتصادي، وفي مطلع التسعينات استكملت عن طريق صياغة مؤشرات تنمية مستدامة الغرض منها الإحاطة بالأبعاد البيئية، الاجتماعية والاقتصادية.لقد ظهرت مؤشرات التنمية المستدامة تحت ضغط المنظمات الدولية على رأسها الأمم المتحدة، والتي أتت بعدة برامج لصياغتها ومن أهمها برنامج الأمم المتحدة لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض الذي تضمن نحو 130 مؤشر مصنفا إلى أربعة

[1] ليلى معلول– سليمة مسعي– رضا زهواني، مرجع سابق،ص 95.

أنواع رئيسية : اقتصادية، اجتماعية، بيئية، مؤسسية.وقد تم تصنيف مؤشرات التنمية المستديمة إلى ثلاث أنواع رئيسية:

-مؤشرات القوى الدافعة: وتصنف الضغوطات التي تمارسها الأنشطة والأنماط.

-مؤشرات الحالة: وتقدم لمحة عن الحالة الراهنة مثل نوعية الماء والجو.

-مؤشرات الاستجابة: تلخص التدابير المتخذة.[1]

الفرع الأول:المؤشرات الاقتصادية.

أ- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي : يعد المؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصاد\ي حيث يقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه ومع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا فإنه يمثل عنصرا م هما من عناصر نوعية الحياة.وقد شهد نصيب الفرد العربي ارتفاعا 2096 دولارا عام 1995 إلى 2492 دولارا عام 2003 غير أنه ما زال منخفضا مقارنة مع 7804 دولار على المستوى العالمي، و 4054 دولار على صعيد الدول النامية .

ب- نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي :ويقصد بهذا المؤشر الإنفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة الاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يقيس نسبة الاستثمار إلى الإنتاج.وتشير الإحصائيات إلى انخفاض هذا المؤشر خلال 15 سنة الماضية من 21.9% في عام 1990 إلى 20.5% عام 2003، وتتفاوت النسبة بين الدول العربية ففي قطر وصلت إلى 31.5% أما في الجزائر بلغت 29.8% سنة 2003.

ج- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي :يقيس مؤشر رصيد الحساب الجاري درجة مديونية الدول ويساعد في تقييم قدرتها مع تحمل الديون، ويرتبط هذا المؤشر بقاعدة الموارد من خلال القدرة على نقل الموارد إلى الصادرات بهدف تعزيز القدرة على التسديد، وفي هذا الصدد نلاحظ أن الجزائر حققت فائض في الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي قدر ب 13.4% في حيث حقق الحساب الجاري للبنان عجز قدر ب 30% 2003..

[1] بسام محمد سعيد، مكافحة التلوث وحماية البيئة وجهود الدولة في الحفاظ عليها،مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 424،ابو ضبي،2006،ص 25.

د- صافي المساعدة الإنمائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي :يقيس هذا المؤشر مستويات المساعدة مسيرة الشروط التي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية وهو يرد بصورة نسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي[1].

الفرع الثاني:المؤشرات الاجتماعية.

أ-**مؤشر الفقر البشري** :هو مؤشر مركب يشمل ثلاثة أبعاد بالنظر إلى البلدان النامية وهي:حياة طويلة وصحية (نسبة مئوية من الأشخاص الذين لا يبلغون سن الأربعين)، توافر الوسائل الاقتصادية (نسبة مئوية من الأشخاص الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه).وحسب الإحصائيات ف ق انخفضت نسبة الفقر المطلق في العالم العربي من 1972 إلى سنة 2002 في المتوسط من 10، 10% إلى 2.6% أما الفقر العادي فقد انخفضت نسبته من 38% إلى 30%، ويرجع الإنخفاض إلى تأثير توزيع وإعادة توزيع المداخيل النفطية والتشغيل المكثف في القطاع العام.

ب- معدل البطالة : ويشمل جميع أفراد القوى العاملة الذي ليسوا موظفين ويتقاضون مرتبات، أو عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة.وبما أن معظم سكان الدول العربية هم شباب فإن معدلات البطالة ارتفعت وتخطت 10% وقد اشترت بدرجات متزايدة خاصة بين الداخلين لسوق العمل من خريجي الجامعات ونسبة أكثر بين الإناث، ويقدر عدد الداخلين في السوق ب 47 مليون طالب عمل بحلول 2001.

ج- نوعية الحياة : يستخدم هذا المؤشر لقياس عدد الأشخاص الذين لا يتوقع لهم أن يبلغوا سن الأربعين كنسبة مئوية من مجموع السكان، وكذلك نسبة السكان الذين لا يتيسر لهم الانتفاع بالمياه المأمونة والخدمات الصحية ومرافق التنظيف الصحي والتي تعد مسألة أساسية للتنمية المستدامة.

د- التعليم: يستخدم التعليم لقياس نسبة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة والذين هم أميون والمعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية والذي يبين مستوى المشاركة في التعليم الثانوي.وقد بلغت نسبة الشباب في سن الدراسة في التعليم العالي (18-24 سنة) الذين

[1] نفس المرجع، ص 26.

يزاولون دراساتهم العليا في سنة 2001 حوالي 20% من هذه النسبة تفوق متطلباتها في الدول النامية والمقدرة في المتوسط ب 12% في حين يشكل الأميون من 39% من السكان البالغين في الوطن العربي.

هـ- معدل النمو السكاني : يقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة ويعبر عنه كنسبة مئوية ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة يقدر متوسط معدل النمو السكاني العربي خلال الفترة 1995-2003 بنحو 2.4% متراجعا من حوالي 2.4% خلال الفترة 1985-2000؛ ومن المتوقع أن يستمر اتجاه النمو السكاني.[1]

الفرع الثالث: المؤشرات البيئية.

أ- نصيب الفرد من الموارد المائية : ويرتبط هذا المؤشر بظاهرتين رئيسيتين:الأولى معدل النمو السكاني والمتغيرات الديمغرافية، والثانية ارتفاع مستويات المعيشة الناجم عن إعادة توزيع الدخول التي تستهدفها بعض برامج التنمية الاقتصادية.

ب- متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة : بين هذا المؤشر نصيب الفرد بالهكتار من إجمالي الأرض المزروعة، وشهد هذا المؤشر انخفاضا ملحوظا خلال العشر سنوات الأخيرة حيث انخفض من 0.27% هكتار للفرد في عام 1995 إلى 0.23 هكتار للفرد في عام 2003، ويرجع هذا الإنخفاض إلى ارتفاع معدل النمو السكاني.

ج- كمية الأسمدة المستخدمة سنويا : يقيس كثافة استخدام الأسمدة ويقاس بالكيلوغرام للهكتار، وعلى الرغم من ارتفاع استهلاك الأسمدة على مستوى الوطن العربي من 16.6 كغ عام 1970 إلى 44.9 كغ للهكتار عام 1998، غير أنه ما زال أقل بكثير من المتوسط العالمي والبالغ 105.4 كغ.

د- التصحر : يقيس هذا المؤشر مساحة الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد، وقد بلغت نسبة التصحر في الوطن العربي حوالي 68.1% من المساحة الإجمالية.

[1] عز الدين بوشوك، شعيب اتشي،التنمية المستدامة ودوافع الاهتمام بها، مداخلة في الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي يحي فارس بالمدية، يومي 6 و7 جوان 2006،ص 22.

هـ– التغير في مساحة الغابات : يشير هذا المؤشر إلى التغير الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحة الغابات بنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للبلد، وقد شهد هذا المؤشر تدهورا كبيرا خلال الفترة 1995-2002، حيث كانت نسبة لتغير (-0.88%) ففي الوقت الذي كانت فيه الغابات تغطي نحو 6.42% من المساحة الإجمالية للوطن العربي عام 1995، أصبحت تشكل 6.06% فقط، وهي نسبة متدنية بالمقارنة مع المعايير الدولية التي تحدد مؤشرها بنسبة 20% من المساحة الإجمالية لكل بلد[1].

الفرع الرابع:المؤشرات المؤسسية.

أ– خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة: يعد أ هـ م مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد.

ب– المشتركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة: يشير هذا المؤشر إلى عدد مستعملي الهواتف النقالة والمشتركين في خدمة هاتفية متنقلة عمومية آلية تتيح النفاذ إلى الشبكة الهاتفية التبديلية العمومية القائمة على إحدى التكنولوجيتين الخلويتين المتماشية أو الرقمية.

ج– الحواسب الشخصية لكل 100 نسمة: إن عدد الحواسب الشخصية المتاحة لسكان بلد معين يعد مقياسا لقدرته على اللحاق بالاقتصاد العالمي وتعزيز إنتاجيته .

د– مستخدمو الإنترنت لكل 100 نسمة: يقيس مدى مشاركة الدول عصر المعلومات.[2]

المطلب الثالث: مصادر وآليات تمويل التنمية المستديمة.

لقد ضبطت ندوة ريو خلال العشريات الماضية النفقات العامة للإنجازات المتوقعة برسم أجندة 21 من عدة مصادر أهمها:

أ– المساعدات العمومية: تخصص البلدان المانحة الرئيسية والأعضاء في لجنة المساعدة على التنمية والتابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال كل سنة إعانة عمومية لفائدة التنمية، ولقد وضعت ندوة ريو ديجانيرو تقديرا لهذا المبلغ بهدف مواجهة نفقات التنمية

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان،2010، ص87.

[2] نفس المرجع، ص89.

المستديمة بمقدار 70 مليار دولار سنويا إلى غاية سنة 2000.غير أن تلك المساعدات عرفت تآكلا وأصبح من المتعذر تحصيل تلك التقديرات لفائدة التنمية؛ ضمن مجموع 21 عضوا في اللجنة نجد سوى أربعة دول (السويد، النرويج، هولندا، الدنمارك) تحترم وبصفة منتظمة النسبة المحددة.[1]

ب– التمويل متعدد الأطراف: يساهم التمويل المتعدد الأطراف في عملية تمويل التنمية المستدامة بنسبة معتبرة، فقد استقر في التسعينات ما بين (17 و19 مليار دولار) وفي سنة 1997 عند 18 مليار دولار ومن أهم الممولين هنا نجد:

1– البنك العالمي: يعتبر البنك العالمي الممول الأساسي للإعانة المتعددة الأطراف فمنذ مطلع التسعينات عمل البنك على تطوير سياسته التموينية بشكل محسوس، فبين (1986–1994) قام البنك بتمويل 120 مشروع له علاقة بالبيئة، أي ما قيمته 9 ملايير من الدولارات في شكل قروض.ويمول البنك أربعة أنواع كبرى من نشاطات التنمية المستديمة:

– مساعدة البلدان الأعضاء في رسم الأوليات وتدعي م المؤسسات وصياغة السياسات البيئية وإستراتيجيات التنمية المستديمة.

– العمل على توجيه قروض البنك نحو قضايا البيئة عند مراحل تحضير وصياغة وإنجاز المشاريع.

– حمل البلدان الأعضاء على الإستفادة من التكامل القائم بين مقاومة الفقر حماية البيئة، كالتحكم في النمو الديمغرافي، برامج مقاومة الفقر...الخ.

– معالجة البيئة العالمية عن طريق الصندوق من أجل بيئة عالمية.[2]

2– صندوق البيئة العالمية: تأسس الصندوق سنة 1990 ويتم تسييره من طرف البنك العالمي وبرنامج الصندوق إلى تزويد البلدان النامية بالأموال الضرورية لتمويل النفقات الإضافية المرتبطة بتطبيق الإتفاقات المتعددة الأطراف حول البيئة، وتتخذ المساعدات التي يمنحها الصندوق للبلدان النامية شكل اعتمادات موجهة لمشاريع استثمارية ولعمليات الإعانة التقنية

[1] ليلى معلول– سليمة مسعي– رضا زهواني، مرجع سابق،ص 62..

[2] مولاي لخضر عبد الرزاق،مرجع سابق، ص44.

وبدرجة أقل لنشاطات البحث.وللاستفادة من تمويل الصندوق يجب أن يتوفر المشروع على ملمح مجدد ويؤكد فعالية التقنية المستعملة، بالإضافة إلى إسهام المشروع في تثمين الموارد البشرية.ج- آليات جديدة للتمويل: من وقت بعيد وضعت آليات تمويل التنمية المستديمة موضع المناقشة، وأمام التوزيع غير المتكافئ للثروات العالمية (رسوم دولية، مبادلة حقوق التلويث بمشاريع إنمائية..الخ.

خلاصة الفصل:

وبذلك تعتبر التنمية المستدامة هي المخرج الجديد لأزمة التنمية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء؛ وهدفها الجوهري النهوض بجميع أبعادها وذلك من خلال تهيئة المناخ المناسب والسليم لنجاحها.وتتجلى أهمية هذا المفهوم من الدراسات التطبيقية لعملية التنمية المستدامة في الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية ومما زاده أهمية هو احتواءه على البعد الإنساني أي النهوض الشامل للمجتمع بأسره كلما أثيرت هذه المسألة.ومع مطلع القرن 21 اعتبرت كدليل قاطع للتطور في العالم نظرا للتحولات الإستراتيجية في مختلف الميادين التي ترتب عليها تحرير التجارة وفتح الأسواق وأصبحت هناك منافسة واضحة بين اقتصاديات الدول.

الفصل الثالث:

الجامعة الجزائرية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

الفصل الثالث:

الجامعة الجزائرية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

تمهيد

تعتبر الجامعة رأس الهرم في النظام التعليمي في أنحاء العالم كافة، وهي العمود الأساسي للتنمية البشرية المستدامة، خصوصا في العصر الحاضر، حيثُ تعد الجامعة إحدى المؤسسات الاجتماعية التعليمية التي أصبحت مركز اهتمام العديد من العلماء والمتخصصين في مجالات مختلفة، وذلك نظرا لما تؤديه من مهام متعددة، ومما لا ريب فيه أن الجامعة كانت وما تزال تحتل داخل أي نظام تعليمي أهمية كبيرة، وبخاصة فيما يتصل بتكوين رأس المال البشري الذي يتمتع بالمهارات العلمية العليا والمؤهلة، لتوظيف المعرفة لخدمة الاحتياجات الاجتماعية الضرورية لإحداث التقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي؛ وكذا بوصفها أداة أساسية في تشكيل خطط التنمية المستدامة، والتي يمكن للجامعة تحقيقها، من خلال القيام بوظائف رئيسية ثلاثة اتفق خبراء التعليم العالي على إسنادها للجامعات الحديثة، وهي :التكوين الجامعي، البحث العلمي وخدمة المجتمع وتنميته .هذه الوظائف الثلاثة مترابطة ومتشابكة، ويصعب فصل أحدها عن الآخر.

سيتناول هذا الفصل مفاهيم متعلقة بالجامعة ووظائفها؛ ثم علاقة الجامعة بالمحيط، من خلال علاقتها بسوق الشغل والشراكة مع مؤسسات المجتمع، ودور الجامعة في خدمة المجتمع وتنميته؛ وأخيرا سنتطرق لواقع التكوين, ومشاكله في الجامعة الجزائرية.

المبحث الأول: مفهوم الجامعة ووظيفتها وواقع التكوين فيها

المطلب الأول :مفهوم الجامعة ووظيفتها

الفرع الأول: مفهوم الجامعة.

وفيما يلي سنحاول التطرق – بإيجاز – لبعض التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالجامعة، ومنها:

يعرفها رابح تركي، فيقول " :الجامعة هي مجموعة من الناس وهبوا أنفسهم لطلب العلم دراسة وبحثا... وهدف الجامعة هو طلب العلم، والبحث العلمي .

يحدد هذا التعريف هدف الجامعة في طلب العلم والبحث العلمي، غير أنه أغفل أن الجامعة أنشئت لخدمة المجتمع وحل مشاكله وتحقيق طموحاته وآماله، فطلب العلم ليس هو غاية الجامعة الوحيدة.

كما تعرف الجامعة على أنها تمثل مجتمعا علميا يهتم بالبحث عن الحقيقة، ووظائفها الأساسية تتمثل في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع الذي يحيط بها ، فى هذا التعريف، نلاحظ التأكيد على أهم الأدوار والوظائف الذي تقوم بها الجامعة تجاه المجتمع، وهي البحث العلمي والتعليم وخدمة المجتمع.

أما الجامعة حسب تعريف ألان توران فهي مكان لقاء يتحقق فيه الاحتكاك بين عملية تنمية المعرفة وخدمة هدف التعليم، والحاجة إلى الخريجين .ويبرز هذا التعريف دور الجامعة في إعداد رأس المال البشري من الخريجين والذي يناط بهم مهمة خدمة المجتمع وتنميته.

من الناحية الاقتصادية يمكن تعريفها على أنها مؤسسة إنتاجية تهدف لإعداد رأس المال البشري الضروري للقيادة في بلد ما وبأقل التكاليف الممكنة .فالجامعة ليست مجرد نظام إداري اجتماعي، بل منظومة متكاملة تحقق التوازن مع المجتمع لأنه من منطلقها ونهايتها والتنمية المستدامة هدفها .وهذا التعريف يحقق إلى حد كبير مفهوم الجامعة حسب دراستنا، والمتمثل أساسا في تنمية رأس المال البشري، أي تكوين الإطارات لخدمة أهداف التنمية المستدامة.[1]

[1] سهيلة بلصوار، نشأة الجامعات وتطورها، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية،العدد 13، الجزائر،ص 45

الفرع الثاني:وظيفة الجامعة:

- **التكوين الجامعي**

يعتبر التكوين الجامعي مطلبا استراتيجيا لتكوين رأس مال بشري مؤهل، راقي النوعية، يفتح بوابة العبور إلي التقدم في القرن الحادي والعشرين، ويمثل حافزا للارتقاء في جميع مجالات العلوم والتكنولوجيا وتطبيقاتهما في الحياة العملية.

من هنا كانت أهمية التكوين الجامعي في اكتساب المعارف والمهارات المتقدمة في مجالات نقل المعرفة .ذلك أن الجامعات، تمثل بطبيعتها المجال الطبيعي لنشأة وتكوين المعارف والقدرات المتقدمة في خدمة مجالات النشاط المجتمعي، وذلك لأنها تنشأ علي وجه الخصوص لتوليد أو خلق ونقل المعرفة، وتطبيقها والاحتفاظ بها، ومن ثم يمكن فهم وتوليد الاهتمام بالجامعات وتفسير الاتجاه نحو زيادة أعدادها، حكومية أو خاصة، استجابة للزيادة المطردة في أعداد السكان وحاجاتهم المتنامية للحصول علي التعليم العالي المناسب، ولمواجهة احتياجات المجتمع من القوى البشرية المؤهلة علميا وفنيا لمتطلبات التنمية المستدامة.[1]

- **البحث العلمي**

للبحث العلمي أهمية كبرى في مجال التنمية بمجالاتها المختلفة البشرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية مما دفع الكثير من الدول للاهتمام بالبحث العلمي وصروحه المختلفة سواء أكانت جامعات أم مراكز أبحاث مستقلة.

وقد وردت عدة تعريفات للبحث العلمي تدور معظمها حول كونه وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق، بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الجديدة، وذلك باستخدام خطوات المنهج العلمي واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع المعلومات وقد عرف البحث العلمي بأنه عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى الباحث من أجل تقصى الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى مشكلة

[1] يوسف مريم، المرجع السابق، ص38.

البحث بتباع طريقة علمية منظمة تسمى منهج البحث بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة تسمى نتائج البحث ويمكن إعطاء تعريف للبحث العلمي بأنه عبارة عن نشاط هادف ومنظم يسعى إلى دراسة الظواهر دراسة علمية من أجل إزالة الغموض عنها وتفسيرها والتحكم فيها وتوجيهها وتسخيرها بما يخدم ويساهم في تنمية المجتمع وتطويره وإشباع حاجات الإنسان ورغباته، وتحقيق التنمية المستدامة .إن الغرض الأساسي من البحث العلمي هو الوصول إلى المعرفة الدقيقة.[1]

المطلب الثاني:علاقة الجامعة بالمحيط.

تعد الجامعة مرلتًا للتعلم والإبداع والاختراع، لذا ساهمت في الدول المتقدمة في بلورة حقائق العلم وتشجيع الإبداعات والابتكارات، واستثمارها لخدمة التنمية المستدامة، لأن التنمية لا تنتهي بقيام المصنع، وإنما ترتبط بوجود مراكز للتعلم والبحث والاختراع، ملائمة لثقافة المجتمعات وحاجاتها الاقتصادية والاجتماعية .ولا يمكن للدول التي تفتقر إلى القدرات الإبداعية أن تواجه تحديات العلم وثوراته.

ونظرا للترابط بين المؤسسات التعليمية والاقتصادية، ينبغي إيجاد شراكة بين الجامعات والقطاع الخاص لمعرفة الاحتياجات الفعلية للقطاع الاقتصادي من الكفاءات البشرية وكذلك مجالات البحث والتطوير .وتبني العلاقة على أساس تكوين نقطة انطلاق نحو شراكة إستراتيجية والعمل على دفعها لخدمة التنمية المستدامة، وتوجيه البحث والتطوير وكفاءات الجامعة نحو أولويات التنمية لتحسين الأداء الاقتصادي ورفع مساهمة البحث العلمي في التطوير والإنتاج .دون إغفال الدور المجتمعي للجامعة الذي من شأنه أن يسهم في حل العديد من المشاكل التي يعيشها المجتمع وهذا بغية تحقيق المصلحة المشتركة.[2]

[1] مطانيوس مخول،عدنان غانم، نظام الادارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 25، العدد الثاني،2009،ص .12

[2] سهيلة بلصوار، المرجع السابق، ص 58.

المطلب الثالث: واقع التكوين الجامعي في الجزائر

يراهن الجزائر على الجامعة، باعتبارها مؤسسة تكوينية للكفاءات العالية، والتي تشغل المناصب رفيعة المستوى في الدولة، وذلك من خلال عملية التكوين في تخصصات مختلفة .لقد قامت الجامعة الجزائرية إلى حد ما بدورها في تحقيق الوظيفة الأساسية المنوطة بها، من إعداد للقوى البشرية المؤهلة في مختلف الميادين، إلا أن هذا التركيز انصب فقط على الوظيفة الأولى على حساب البحث العلمي وتفعيل علاقتها بالمجتمع بغرض المساهمة في تنميته، مما حال دون لحاقها بمثيلاتها في المجتمعات المتقدمة، وباتت الجامعة الجزائرية عاجزة عن مواكبة العصر الحديث في ظل الظروف والضغوط الاقتصادية والاجتماعية المحلية والعالمية.[1]

الجامعة الجزائرية

شهدت الجامعة الجزائرية تطورات كبيرة على مستوى العدد الكمي للجامعات، والأعداد المتزايدة من الطلبة المسجلين والمتخرجين والأساتذة المؤطرين، على الرغم من كونها مؤسسة جامعية لا يزيد عمرها عن50عاما .فقد أنشئت الجامعة الجزائرية بهدف تعليم وتدريب وتخريج أجيال من الموظفين والأخصائيين في مختلف شؤون الحياة في المجتمع، والذين حلوا تدريجيا محل الكثير من الموظفين والخبراء الأجانب الذين كانوا يسيرون دواليب المجتمع في الجزائر خاصة إبان الفترات الأولى للاستقلال.

تعتبر الجامعة في الجزائر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي شهدت عدة مراحل منذ نشأتها.

التطور التاريخي للجامعة الجزائرية

أولا :الجامعة الجزائرية في العهد الاستعماري.

تعتبر الجامعة الجزائرية من أقدم الجامعات في الوطن العربي، فتاريخ تأسيسها يرجع إلى سنة 1909، أما بذورها الأولى فترجع إلى سنة 1877 ، وقد تخرج منها أول طالب سنة 1920 من معهد

[1] بوزيد سايح، المرجع السابق،ص 75.

الحقوق كمحام فضيل دليو وآخرون، وكانت منذ تأسيسها تابعة لوزارة التربية الوطنية الفرنسية وخاضعة لقوانين التعليم العالي الفرنسي، أي أنها كانت فرنسية المنشأ والنمط.

لقد كان لهذه الجامعة هدفان رئيسيان أنشأت لأجلهما وهما تثقيف وتعليم أبناء الفرنسيين والمعمرين الأوروبيين المتواجدين في الجزائر آنذاك، ثم محاولة تكوين نخبة من المثقفين الجزائريين، من أجل استخدامهم والاستعانة بهم في تنفيذ السياسة الاستعمارية.[1]

ثانيا :الجامعة الجزائرية بعد الاستقلال

مرحلة 1962-1970

ورثت الجزائر عند فجر الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي هياكل جامعية محدودة جدا، وأغلبها غير صالح للدراسة، وكانت متمركزة في الجزائر العاصمة كجامعة الجزائر، والمعهد الفلاحي بالحراش، فلم توجد للجامعة الجزائرية بعد الاستقلال أي قاعدة متينة للانطلاق العلمي على مستوى هيئة التدريس والمرافق والإداريين المتخصصين في شؤون التسيير الجامعي.

واجهت هيئة التدريس هذه المعضلة وحملت على عاتقها مهمة التدريس والتسيير الإداري معا، لكنه كان بمثابة الحل الاضطراري المؤقت ، وقد ألقي على عاتق الجامعة الجزائرية القيام بالمهام التالية[2]:

-إقامة نظام جامعي جديد يراعي وضعية البلاد، التي تتميز ببنية اقتصادية وموارد بشرية محدودة.

-إقامة نظام جامعي قادر على منح البلاد بما فيها القطاع الاقتصادي وفي أسرع الآجال، ما يحتاج إليه من الإطارات الضرورية من حيث الكم والكيف.

-إقامة نظام جامعي يلبي متطلبات التنمية مع مراعاة المعايير المعروفة في البلدان المتقدمة وذلك في أسرع وقت ممكن.

-وجوب تفادي تسرب الطلبة.

-تكوين إطارات ذات مستوى عال بإمكانها مواجهة مشاكل التخلف.

[1] فضيل دليو و آخرون، المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة تاريخيا، ط1، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري قسنطينة، 2006، ص79.

[2] نفس المرجع،ص 80.

-توسيع التعليم الجامعي وتوفيره لجميع الراغبين فيه.

-إعطاء التعليم الجامعي بعده العلمي والتقني، وربطه بالحقائق الوطنية، وتوجيهه نحو الفروع التي يحتاجها الاقتصاد الوطني.

ولم تكن هناك وزارة خاصة بالتكوين العالي، بل كانت إدارة الجامعة تابعة لوزارة التربية الوطنية، حتى سنة 1970 ، أين تم تأسيس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .وقد شهدت تلك الفترة تطبيق أولى 1969وقد رافق ذلك مخططات التنمية الوطنية، وهو ما عرف بالمخطط الثلاثي للتنمية، في الفترة1967- 1969المخطط تطور محسوس في أعداد الطلبة، والذي قدر ب 10756 طالب، وقد أثار هذا التطور مشاكل كثيرة على مستوى هياكل الاستقبال الجامعية، التي أصبحت غير قادرة على الإيفاء بالحاجة، مما تطلب ، إيجاد حلول مستعجلة للنهوض بقطاع التعليم.

ب- **مرحلة (1971- 1980)**:

عرفت الدولة الجزائرية عدة إنجازات متتالية في ميدان التصنيع والتأميمات المتتابعة في مختلف القطاعات، وكان المشروع التنموي ذو الأبعاد الثلاثة ثقافي، فلاحي، صناعي، حيث ركز على استرداد التكنولوجيا بشكل رئيسي من أجل تغيير البني الاجتماعية والاقتصادية التقليدية للمجتمع الجزائري، ونظرا للنقص الكبير في الإطارات التي يقوم عليها هذا المشروع، فقد أقحمت الجامعة مباشرة كطرف فاعل وضروري لإنجاز هذه السياسة التنموية، وكان المشروع الخاص بالجامعة بشكل عام يفرض ثلاثة أهداف رئيسية :جزأرة، ديمقراطية، تعريب.

في هذه المرحلة بدأت بوادر الإصلاح الأولى، حيث تم تقسيم الكليات إلى معاهد مختلفة تضم الدوائر المتجانسة، واعتماد نظام السداسيات المستقلة، وأجريت التعديلات التالية على مراحل الدراسة الجامعية :مرحلة الليسانس؛ مرحلة الماجستير؛ مرحلة الدكتوراه وهي مرحلة تفكير - وطابقت هذه المرحلة مرحلة تطبيق المخطط الرباعي الأول وإعادة النظر في محتوى التعليم الجامعي الموروث عن الاستعمار، ومحاولة إصلاح شامل لهذا التعليم حتى - ينسجم مع متطلبات التنمية الشاملة؛ كما تضمنت أيضا مرحلة تطبيق المخطط الرباعي الثاني 1977 -1974 ويمكن القول أنه في هذه المرحلة

انطلقت ثورة حقيقية في مجال التعليم العالي، خاصة في مجال بناء وتشييد الجامعات وتعريب التعليم العالي، على وجه الخصوص العلوم الإنسانية، إلا أنها عرفت تعطلا على مستوى تخصصات العلوم الطبيعية والتكنولوجيا.[1]

ج –مرحلة الخريطة الجامعية(1981–1984) .

وامتدت وتطابقت هذه المرحلة مع تنفيذ المخطط الخماسي الأول للتنمية في الجزائر1980 حتى آفاق سنة 2000 ، وتهدف الخريطة الجامعية التي تم وضعها سنة 1983 إلى تخطيط التعليم العالي، معتمدة على احتياجات الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة، وتحديد هذه الاحتياجات من أجل العمل على توفيرها، وتعديل التوازن من حيث توجيه الطلبة إلى التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، كالتخصصات التكنولوجية، والحد من توجيه الطلبة إلى بعض التخصصات الأخرى كالحقوق والطب، التي وجد فيها فائض من الطلبة فوق احتياجات الاقتصاد التنموي الوطني .امتد هذا التخطيط إلى آفاق 2000، اعتمادا على احتياجات الاقتصاد الوطني وقطاعاته المختلفة، وذلك بم ا رعاة اللامركزية في التكوين، تحقيق التوازن الجهوي، القضاء على الفوارق وتحريك الاقتصاد، على الرغم من هذه الأهداف، إلا أنها لم تمس أرض الواقع في جميع الأطر الجامعية في سوق العمل، لعدم توفر مناصب العمل.[2]

د–مرحلة من 2003 إلى يومنا هذا:

إصلاح التعليم الجامعي في الجزائر من خلال تطبيق نظام ليسانس (LMD) – وتميزت بإدخال إصلاحات على نظام الدراسة الجامعية، حيث استحدث نظام ماستر – دكتوراه، الذي يمثل هيكلا تعليميا مستوحى مما هو سار في الدول الانجلوسكسونية و يعتمد نظام (LMD) على ثلاث مراحل تكوينية تتوج كل منها بشهادة جامعية وهي :ليسانس؛ ماستر؛ دكتوراه.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المرحلة تتميز بإدخال نظام (LMD) في بعض التخصصات إضافة إلى الاحتفاظ بالتعليم الكلاسيكي في تخصصات أخرى .إن الغاية من الإصلاح الجامعي هي تدارك

[1] منال عمارة، المرجع السابق، ص68.

[2] سليم العمري، تاريخ التعليم في الجزائر بين الماضي والحاضر، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في التاريخ،تخصص تاريخ الجزائر الحديث،كلية العلوم الانسانية، جامعة محمد بوضياف المسيلة،ص52.

الوضع وإصلاح الاختلالات، والدفع بالجامعة لأن تتلاءم تدريجيا مع النظام العالمي للتعليم العالي، وهذا بتحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة في:

-معالجة مشاكل النظام الكلاسيكي.

-ضمان تكوين نوعي ي ا رعي متطلبات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية وتقوية المهمة الثقافية للجامعة بترقية القيم العالمية التي يعبر عنها الفكر الجامعي.

-تنمية التعامل الجامعي عن طريق الربط بين البحث، التكوين، التنمية مع الاحتفاظ باستقلالية الجامعة.

-التفتح أكثر على التطور العالمي وخاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا، وذلك بتشجيع التعاون الدولي في هذا المجال وفق السبل والأشكال الممكنة، مع ضمان تكوين و إدماج مهني أحسن للإطارات الجامعية.

-تطوير البحث العلمي وتنمية الروح العلمية.

-إعداد مشروع جامعة، يشمل الانشغالات المحلية والعالمية على المستوى الاقتصادي والعلمي والاجتماعي والثقافي؛ تقييم مستمر لمؤسسات التكوين وبرامجها.

- مساعدة الطالب في اختيار مساره والمشاركة في فهم تكوينه، حيث أنه يسمح بالانتقال من المسار المفروض إلى المسار الحيوي، التي تبدو فيه ذاتيته، وهذا ما يساعده على التكوين الفردي، حيث تكون الفرق البيداغوجية بمثابة دعم ودليل ونصيحة ترافقه طيلة مساره التكويني.[1]

[1] المرجع نفسه، ص 56.

المبحث الثاني دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة ومشاكل التكوين الجامعي في الجزائر.

المطلب الأول:دور الجامعة في تحقيق التنمية.

تعد تنمية رأس المال البشري من القضايا المهمة والأكثر إلحاحا في الوقت الراهن، كونها المحرك الأساسي للتنمية والتحديث ومواكبة التغيير ومتطلبات العصر .وتكمن أهمية تنمية رأس المال البشري في القدرة على صقل ورفع القدرات والمهارات والمعارف البشرية في جميع جوانبها العلمية والفنية والإدارية مما ينعكس إيجابا في زيادة الطاقة والإنتاج والارتقاء بنوعية الأداء .لذا فإن الجامعة تؤدي دورا هاما في تنمية رأس المال البشري لما تقوم به من دور فاعل في توفير فرص التعليم والتدريب وتهيئة الكفاءات البشرية للحاق بركب العمل في مختلف فروعه وصنوفه[1].

مقومات التنمية الفعالة لرأس المال البشري في الجامعة.

تتمثل في مجموع المرتكزات التي تتوقف عليها فعالية تنمية رأس المال البشري في الجامعة، وهي[2]:

الأستاذ الجامعي عضو هيئة التدريس

يعد الأستاذ الجامعي الحجر الأساس في العملية التكوينية في الجامعة، كونه المشرف المباشر على إيصال المعرفة للطلبة، وبالتالي هو العنصر المزود لرأس المال البشري بالمعلومات والمعارف والأفكار، فإذا كان الطلاب أهم مدخلات الجامعة فإن الأستاذ أهم مقوماتها، فالجامعة تحتاج لنوعية متميزة من هيئة التدريس، ذلك لأن الجامعة بأساتذتها لا بمبانيها، والجامعة بفكر هؤلاء الأساتذة وعملهم وخبرتهم وبحوثهم قبل أي شيء.

[1] نادية ابراهيمي، المرجع السابق، ص66.

[2] فريدة العلمي، رزيقة روابحي، در الجامعة بين جدلية انتاج المعرفة وتحقيق الاهداف المطلوبة من المجتمع، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد1، العدد 7، الجزائر،ص 210.

مناهج ومقررات الدراسة

تكوين رأس المال البشري يعني تزويده بمختلف المعارف القادرة على منحه صفتي التميز والإبداع، ولن يتأتى له ذلك إلا إذا استفاد من مقررات ومناهج دراسية جامعية لها ميزات خاصة، تربط بين النظري والتطبيقي، وتمنح للمتكون ما يلزمه من معلومات، فالمناهج والمقررات من بين أهم مقومات نجاح الجامعة في إعداد رأس المال البشري المبدع والخلاق.

أساليب التدريس

أسلوب التدريس من المقومات الهامة المساعدة على تحقيق إنتاج ذي نوعية جيدة من رأس المال البشري .يتسم التكوين في الجامعة بتعدد أساليبه، نظرا لتعدد مواده " فمنها ما يحتاج إلى الحفظ والاستظهار، ومنها ما يحتاج إلى قدرات الخلق والإبداع، ومنها ما يحتاج إلى الممارسة العملية والتجربة الميدانية يحتاج تحقيق التنمية المستدامة في أي بلد إلى إطارات كفأة، قادرة على تحمل المسؤوليات وأخذ المبادرة، وهو أمر يستلزم الاعتماد على أساليب حديثة في تزويدهم بالمعارف الضرورية، أساليب تخلق الإحساس بالمسؤولية والقدرة على التحليل والاستقراء، وتنمي روح المشاركة والمبادرة، وهذا ما يفسر توجه الجامعات في العالم المتقدم إلى تبني أساليب حديثة.

الهيكل التنظيمي والإداري للجامعة.

الهيكل التنظيمي للجامعة هو الخريطة التي تصف تنظيمها في لحظة استقرار، تتكون من هيكلة رسمية، مرتبطة بتوزيع الوظائف والأدوار وتحديد المسؤوليات وخطوط السلطة والعلاقات التنظيمية، وهيكلة غير رسمية مبنية على مجموع العلاقات الشخصية بين الأفراد داخل المؤسسة الجامعية.

يعد الإطار التنظيمي والإداري العام، الذي تتم فيه العملية التكوينية في الجامعة، عاملا أساسيا ومحددا لفعالية هذه الأخيرة، فمجموع المكونات البشرية والمادية، ومجموع الممارسات التنظيمية التي تتم على مستوى الجامعة تؤثر بصفة مباشرة على نوعية رأس المال البشري المنتج.

البيئة الدراسية

ويتعلق الأمر بعدد الطلاب في القاعات، ومدى ملاءمتها لحدوث تعلم فعال، ومدى ملاءمة الأثاث الجامعي والتجهيزات الفنية الأخرى كالإضاءة – التهوية –الهدوء –وضوح الصوت[1].

المطلب الثاني:سبل تحقيق التكوين الجامعي والبحث العلمي للتنمية المستدامة.

يوجد لدى الجامعات الكثير مما تستطيع تقديمه للعمل من أجل التنمية المستدامة .فهي مؤسسات مستقرة ومعتادة على التخطيط من أجل رؤى طويلة الأجل، كما أنها تمتلك التكوين الجامعي والبحوث باعتبارهما الجوانب الرئيسية لعملياتها، وتميل لأن تتقبل الأفكار الجديدة .فلا شك أن الجامعات هي نماذج مصغرة للمجتمعات المحلية الواسعة، إضافة إلى كونها مراكز للبحوث؛ لذا فهي أمكنة مثالية للشروع في الممارسات المستدامة وتطوير المشاريع على نطاق أوسع[2].

الجامعة والتنمية المستدامة

يمكن للجامعة أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها مؤسسة تؤثر في البيئة وتتأثر بها من خلال قيامها بالنشاطات التالية:

–استخدام الجامعة للوقود البديل الصديق للبيئة.

– مراقبة الغازات المنبعثة من الجامعة والمسببة للاحتباس الحراري، والعمل على التقليل منها للحفاظ على البيئة المحيطة بالجامعة.

–ممارسة الاستدامة في الحرم الجامعي في استخدام الكهرباء، الماء، واستخدام أقل للورق

– الزام جميع الأفراد الذين لهم علاقة بالجامعة بالتنمية المستدامة، من خلال تشجيع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين للعمل على مبادرات بيئية تخص الحرم الجامعي، مثل إعادة التدوير وركوب الدراجات والمحافظة على الطاقة.

–مشاركة الجامعة في تقييم الأثر البيئي للمشروعات التي تخص هياكلها.

[1] نادية ابراهيمي، المرجع السابق، ص68.

[2] ياسمينة ابراهيم سالم، هاجر يحيى، الاطار المتكامل للتنمية المستدامة وعواملها المتجددة، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد 6:الجزائر، جوان 2017، ص 154.

-مشاركة طلاب الجامعة في مشروعات النظافة والتشجير داخل الجامعة وخارجها.

-توفير البيئة الصحية داخل الجامعة، وتوفير بيئة نظيفة للحفاظ على صحة الطلاب، وتوفير الأمن والسلامة في الكليات والمعاهد وحماية الطلاب والعاملين من الحوادث.

-المساهمة في حل المشكلات البيئية المحيطة بالجامعة من خلال دراسة المشاكل البيئية، وإيجاد حلول علمية للحفاظ على الثروات الطبيعية[1].

التكوين الجامعي والتنمية المستدامة

يعتبر التعليم حسب هيئة الأمم المتحدة حقا من حقوق الإنسان، وعاملا إنسانيا للتحول نحو التنمية المستدامة، لذا ينبغي على الجامعات المشاركة في تعزيز التنمية المستدامة، من خلال ممارستها لكامل صلاحياتها باستقلالية وفعالية، والمشاركة في تشخيص المشاكل التي تواجه كوكب الأرض، والبشر، والمساهمة في إيجاد طرق معالجتها.

تدرك الجامعات الحديثة أن النماذج الحالية التي تتبعها غير كافية لتلبية الاحتياجات طويلة الأجل من أجل مستقبل مستدام، وأنه من اللازم تحديث استراتيجيات و إجراءات للتكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية .لذا ينبغي على الجامعات تطبيق فكر جديد يتعلق بالتكوين الجامعي يتم من خلاله إنتاج رأس المال البشري له دراية بمبادئ التنمية المستدامة .ويمكن تكييف التكوين الجامعي مع مبادئ التنمية المستدامة من خلال ما يلي:

أولا :إيجاد نماذج جديدة للنمو الاقتصادي تتفق مع التنمية المستدامة إن الاستغلال غير المتوازن للموارد الطبيعية غير المتجددة أدى إلى ندرتها، كما ألحق أضرار بليغة بالبيئة لذا يأتي دور التكوين الجامعي في[2]:

-الربط بين البيئة والتنمية المستدامة في مناهج الاقتصاد من خلال دراسات بعض القضايا، كقضايا الندرة، الاقتصاد البيئي، الموارد المتجددة وغير المتجددة، تقييم الأثر البيئي للمشاريع الاقتصادية.

-وضع مبادئ التنمية المستدامة في جميع التخصصات ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي.

[1] عمار عماري، ليلى قطاف، الجامعة الجزائرية الواقع والآفاق، مجلة تنمية الموارد البشرية، الجزائر، ص 33.

[2] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطيها، وأدوات قياسها،دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 46.

-تدريس الاقتصاد الأخضر و إدماجه في قضايا التجارة وقضايا ومشكلات اقتصاد السوق.

-التركيز على التخصصات الخضراء كالمحاسبة الخضراء التي تهتم بالإفصاح المحاسبي للأنشطة التي تؤثر على البيئة والتي تمارسها الأنشطة الاقتصادية، وكذا التسويق الأخضر.

ثانيا :التركيز على الترابط وتداخل أبعاد التنمية المستدامة في العملية التكوينية.

ثالثا :التكوين الجامعي من أجل تطبيق أساليب جديدة للطاقة المستدامة

رابعا :إدراج مبادئ التنمية المستدامة في جميع التخصصات الجامعية

أهمية توجيه البحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة تعتبر الجامعة أكبر ممول للمؤسسات العلمية البحثية بالعنصر البشري المؤهل القادر على العمل العلمي .ولن تستطيع الجامعة أن تقدم لهذه المؤسسات العلمية حاجتها بالتحديد إن لم تكن على صلة وثيقة بهذه المؤسسات .وهذا يتطلب سياسة علمية تجعل الجامعة على بينة من احتياجات قطاع الإنتاج والخدمات،كما تجعل تلك القطاعات على بينة من إمكانات الجامعة في خدمتها، ويتطلب الأمر أيضا تنسيق الأعمال العلمية التي تتم داخل الجامعة مع تلك الأعمال التي تتم خارجها منعا للازدواجية وإهدار الطاقات.

فمن خلال البحوث العلمية يمكن الوصول إلى الارتقاء بمستوى الإنسان، فكرياً وثقافياً ومدنياً بحيث تتحقق فيه أهلية الاستخلاف في الأرض، ذلك الاستخلاف الذي شَرف به الإنسان دون غيره من الكائنات، تشريفاً وتكريماً من قبل الخالق سبحانه وتعالى فهم الإنسان للكون الذي يعيش فيه وتفسير الظواهر الطبيعية والتنبؤ بها عن طريق الوصول إلى تعميمات وقوانين عامة كلية؛ التغلب على الصعوبات التي قد يواجهها الإنسان سواء كانت سياسية، بيئية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية أو غير ذلك؛ وتتجلى أهمية البحث العلمي أكثر وأكثر في هذا العصر المتسارع الذي يُرفع فيه شعار البقاء للأقوى وللأصلح، فلم يعد البحث العلمي رفاهية أكاديمية تمارسه مجموعة من الباحثين القابعين في أبراج عاجية؛ إذ أصبح البحث العلمي هو محرك النظام العالمي الجديد، وقد أصبحت الحاجة إليه أشد من أي وقت مضى؛ حيث أصبح العالم في سباق محموم للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المثمرة التي تكفل الراحة والرفاهية للإنسان، وتضمن له التفوق على غيره.

ويمكن أن نلمس أهمية البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الحقائق التالية[1]:

-أنه يساعد على فهم الظواهر وتفسيرها والتحكم فيها والاستفادة منها.

-يساعد على تفادي المخاطر التي قد يتعرض لها الإنسان مثل الأخطار الناجمة عن بعض الظواهر كالأعاصير وغيرها.

-يساعد الإنسان في الحفاظ على صحته وسلامته مثل إيجاد الأدوية للأم ا رض والأوبئة الفتاكة؛ من أجل تحقيق الرفاه للبشر.

-يساعد على تهيئة وتوفير ظروف الراحة للإنسان والتقليل من جهده مثل اختراع وسائل النقل والسفر وغيرها من وسائل الراحة.

-يساعد على ربح الوقت والجهد وزيادة الإنتاج مثل اختراع الآلات التي تستخدم في الصناعة.

-يساعد الدول على تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها وردع أعدائها .

-يزيد من القوة الاقتصادية للدول من خلال مساهمته المباشرة في زيادة الإنتاج، وتحسين جودته وخلق ميزة تنافسية للمؤسسات ولاقتصاديات هذه الدول.

-يساعد في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه المجتمع وتعيق تقدمه .

كما يمكن أن تساعد البحوث العلمية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال:

-إجراء البحوث التي من شأنها حفظ وتعزيز قاعدة الموارد الطبيعية، وخلق المزيد من الطاقات البديلة وتسخير الأبحاث العلمية من أجل وضع الاستراتيجيات البديلة في استغلال الموارد

-إجراء الأبحاث الأكثر إلحاحا على الصعيد الدولي والمحلي ذات العلاقة بالتنمية المستدامة.

-طرح برامج الماجستير والدكتوراه للتنمية المستدامة والتنمية البيئية

- إجراء بحوث حول استراتيجيات التكيف المناخي، وأبحاث حول تحليل المخاطر البشرية والاقتصادية على البيئة.

[1] عمار عماري، ليلى قطاف، المرجع السابق،ص 45.

-البحوث في مجالات توليد الكهرباء والطاقة ومواد البناء والتشييد والمياه والنقل المستدام،ومنع التلوث وتغيرات المناخ.

-إنشاء مراكز بحث تعنى بالتنمية المستدامة.

-البحث عن مواد جديدة لاستبدال المواد القائمة، والتغييرات في الأجهزة الجديدة لزيادة كفاءة المنتج وتقليل استخدام المواد، وتخفيض الطلب على الموارد غير المتجددة وطرق تخزين الطاقة الجديدة من أجل الأجيال المستقبلية.[1]

المطلب الثالث: مشاكل التكوين الجامعي في الجامعة الجزائرية.

فالجامعة الجزائرية تعاني كغيرها من الجامعات العربية من بعض المشاكل التي تحول دون تحقيقها للتنمية المستدامة المنشودة نذكر منها.

الأعداد المتزايدة للطلبة:

تعتبر مشكلة استيعاب الطلاب الراغبين في الالتحاق بالجامعات من أبرز مشاكل الجامعة الجزائرية، فالتهافت على التعليم الجامعي وانفجار أعداد الطلبة في الجامعات، أدى إلى ضعف الطاقة الاستيعابية، وهذا يعود إلى تشجيع الجزائر الديمقراطية التعليم والنمو السكاني السريع، واتساع شريحة العمر من 18 و23 واعتبار الدراسة في الجامعة قيمة بحد ذاتها بغض النظر عن جدواها.

النمطية:

إن من أبرز جوانب القصور في أنظمة التكوين الجامعي في الجزائر خاصية النمطية، وتتجلى هذه النمطية فيما يلي[2]:

-الخطط والمناهج الدراسية والسنوات الدراسية والساعات المعتمدة موحدة لجميع الطلبة

-الدراسة منتظمة لجميع الطلبة، وتقتضي الحضور أو المواجهة الصفية والانتظام الكامل في الدراسة

-الجامعات الجزائرية هي جامعات حكومية

[1] سعاد طيبي عمروش، إصلاح التعليم العالي في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر،بسكرة، العدد 46 الجزائر، ص 381

[2] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد ابو زنط، المرجع السابق،ص48.

-متطلبات النجاح والتخرج موحدة لجميع الطلبة في جميع الكليات و البرامج الدراسية.

-نمطية التكوين المبنية على التلقين، بحيث لا تفتح المجال للإبداع والابتكار الفردي، وإن وجد هذا فإنه يبقى محاولات فردية وليست سياسة تعليمية.

التصلب والجمود والشكلية

إن أنظمة التكوين الجامعي في الجزائر بحكم نشأتها، ونتيجة لاعتمادها على النماذج الغربية المستوردة والمنسوخة، فإنها تعاني من التصلب والجمود والشكلية، سواء في هياكلها وبناها التنظيمية، أو في محتوى برامجها ومناهجها، أو في الطرق والوسائل والإجراءات التي تعتمدها .ولذلك فإن هذه الأنظمة تتصف بالمحافظة والتقليدية وانعدام المرونة.

عدم إدماج مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج التعليمية الجامعية

وهذا لوجود صعوبات تحول على تحقيق ذلك من بينها: عدم دراية العديد من أعضاء هيئة التدريس بالتعريف الدقيق لهذا المفهوم وما ينطوي عليه.

تنوّع المواضيع التي لها علاقة بالتنمية المستدامة علمية، تقنية، علوم اجتماعية، (...وتعدّدها.

لذا وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها جامعاتنا كي تدرج في مناهجها التدريسية مفاهيم التنمية المستدامة المبنية على تحقيق التوازن بين الاعتبارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، فإن الطريق مازالت طويلة لغياب مقاربة متكاملة لهذه المسألة.

انعدام المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات خطط التنمية الوطنية

من مظاهر الاختلال في نظام الجامعات، انعدام المواءمة أو الموازنة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات خطط التنمية الوطنية من العمالة الفنية المؤهلة والمدربة.

المركزية في صناعة القرار

إن تمركز السلطة بأيدي فئة محدودة، والتفرد في صناعة القرارات المتعلقة بالجامعة، له انعكاسات سلبية على كفاءة وفعالية هذه المؤسسات، وبالتالي على قدرتها في تحقيق أهدافها والاضطلاع بمسؤولياتها.[1]

[1]. سعاد طيبي عمروش، المرجع السابق، ص385.

الاختلال وعدم التوازن في وظائف الجامعة

تركز الجامعة الجزائرية على وظيفة التكوين الجامعي، في حين يلاحظ أن هناك إهمالا مخلا في وظيفتي البحث العلمي وخدمة المجتمع وتنميته .ومما يؤيد هذه الملاحظة هو النسب الضئيلة التي تخصصها الجامعة ضمن موازنتها لهاتين الوظيفتين .كما يؤيد هذه الملاحظة أيضا ندرة البحوث العلمية التي تنتجها الجامعة وقلة النشاطات التي تقدمها كل جامعة في مجال خدمة المجتمع وتنميته.

عدم التوازن بين الجوانب الكمية والجوانب الكيفية.

إن انعدام التناسق أو الترابط ما بين سياسات التعليم والتدريب الجامعي، وبين سياسات التوظيف في الأجهزة والمؤسسات العامة والخاصة يؤدي إلى الاختلال بين مخرجات الجامعة ومتطلبات خطط التنمية من هياكل العمالة المؤهلة والمدربة، وقد يترتب على هذا الاختلال، بروز ظاهرة البطالة الظاهرة والمقنعة لخريجي الجامعة، وما يصاحبها من إهدار لرأس المال البشري المترتب عن تدني الكفاءة الخارجية للجامعة.

عدم تناسب نوعية المخرجات مع حجم الإنفاق على التعليم الجامعي

على الرغم من إعطاء قطاع التعليم العالي والبحث العلمي الأولوية في مجال الإنفاق، إلا أنه لا يكفي في تحقيق الفعالية لدى الخريج الجامعي فالتعليم كم وكيف، وبالتالي يصبح الخريج غير كفء وتنقصه المهارات والمعرفة والدراسات التقنية مما يؤدي إلى نقص إنتاجيته في العمل المخصص له إن وجد .أما بالنسبة للإنتاج العلمي والبحثي للجامعة الجزائرية، فإن عدة دراسات تجزم بأنها أقل بكثير من طاقاتها الإنتاجية، إذا أخذنا في الاعتبار الكفاءات والمواهب التي تملكها، مما يدعو إلى ضرورة النهوض بمخرجاتها وترشيد استخدامها في الجامعة الجزائرية. [1]

[1] لويزة فرحاتي،المرجع السابق، ص56.

خلاصة الفصل

تبين لنا في هذا الفصل الدور الذي تستطيع الجامعة القيام به من خلال وظائفها للمساهمة في تنمية رأس المال البشري وتحقيق التنمية المستدامة .وبدراسة لواقع الجامعة الجزائرية وجدنا أنه رغم الجهود المعتبرة التي تبذلها الجزائر في مجال التكوين الجامعي، والارتفاع الكمي في أعداد الجامعات على مستوى الوطن، وتجاوز الطلبة أعتاب المليون؛ وزيادة الإنفاق على نشاطات البحث العلمي بهدف ترقيته، ووضع أهداف مسطرة بأعداد الباحثين ومخابر البحث .والقيام بالإصلاحات في مجال التكوين الجامعي كتبني نظام المعمول به في الجامعات العالمية .إلا أنه رغم كل هذه الجهود المبذولة، فإن الجامعة الجزائرية لا تزال لحد الساعة تركز على أداء وظيفة تكوين الطلبة، وهذا ما نلمسه في تزايد أعداد المتخرجين سنة بعد سنة، دون الاهتمام بنوعية المخرجات، ومدى ارتباط التخصصات بمتطلبات سوق الشغل .كما أن هناك قصورا في توجيه البحث العلمي لخدمة أهداف التنمية والاقتصار على الأبحاث الأساسية، والتي بالرغم من أنه يصرف عنها مبالغ مالية معتبرة، إلا أنها تبقى حبيسة الأدراج، أو تستفيد منها الدول المتقدمة عند هجرة الكفاءات الجزائرية إليها .أما عند الحديث عن الوظيفة الثالثة للجامعة الجزائرية فقد شهدت محاولات جديدة لبناء علاقات وطيدة بين الجامعة والمحيط ، إلا أن واقع الجامعة اليوم يكشف أن طريقة تخطيط أهدافها وبرامجها أصبحت ضعيفة الصلة بالواقع العملي، وهذا ما يجسده الكم الهائل من المتخرجين الذين يعانون ويلات البطالة، أو العمل في إطار بطالة مقنعة، كما أن الجامعة لا تستجيب بفعالية للمتغيرات الحاصلة في المحيط.

لذلك فعند التفكير في تطوير الجامعة الجزائرية لتساهم في التنمية المستدامة، لابد وأن يؤخذ بعين الاعتبار توفير التكوين الجامعي الجيد الذي يحقق التوافق بين المخرجات الكمية والنوعية لرأس المال الفكري ومتطلبات التنمية المستدامة، والتركيز على البحوث التطبيقية وتسويقها والمساهمة في تنمية المحيط من خلال فتح الأبواب أمام مؤسسات المجتمع للاستفادة من خدمات الجامعة.

الخاتمة

الخاتمة

عرف عالم الأعمال تحديات فرضتها العولمة والتحالفات والابتكارات، فتحولت المنظمات إلى اقتصاد جديد هو اقتصاد المعرفة ، هذه المعرفة التي أصبحت هي الميزة التنافسية للمنظمات، و لا يمكن لها النجاح إلا إذا استطاعت الاستثمار في رأس مالها الفكري، فالتحدي الكبير أمامها هو توفير كفاءات ومهارات تمنحها القدرة لتحقيق تنمية مستدامة ناجحة.

ورأينا أن مفهوم رأس المال الفكري قد شاع في التسعينات من القرن الماضي وأصبح ينظر إليه على أنه الثروة الحقيقية للمنظمة، بحيث تحقق من خلاله المنظمة التميز عن طريق استغلال الطاقة الفكرية الموجودة لديها، وتدعيم الإمكانيات البشرية ، واستغلال المعرفة التي بحوزة الأفراد وتوظيفها لصالح المنظمة.

ومن خلال دراستنا لموضوع رأس المال الفكري ودوره في تحقيق التنمية المستدامة نجد انه يلعب دور كبير من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإحاطة بكل أبعادها سواء الاجتماعية منها والاقتصادية والبيئية من خلال مؤسساتها التعليمية كالجامعات ومراكز البحث العلمي.

ونتيجة للمنافسة الشديدة بين المنظمات أصبح بقاء هذه الأخيرة متوقف على قدرتها التنافسية، وهذه القدرة تتوقف على تهيئة وتنمية مخزونها من رأس مالها الفكري الذي يضم رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، و رأس المال الزبوني، بما يحقق لها التقدم والتميز والنجاح.

وفيما يلي أهم النتائج التي توصلنا إليها من الجزء النظري والتطبيقي معا، وأيضا أهم التوصيات المقترحة على ضوء هذه النتائج والتي نأمل أن تساهم في تعزيز نقاط القوة ، و معالجة نقاط الضعف التي تحتاج إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستثمار في رأس المال الفكري الذي تمتلكه المنظمات بصفة عامة والجامعة الجزائرية محل الدراسة بصفة خاصة.

أولا – نتائج الدراسة.

– رأس المال الفكري هو الركيزة الأساسية لتحقيق نجاح المنظمات فرأس المال الحقيقي الذي تحوز عليه المنظمات ليس رأس المال المادي بل رأس المال الفكري والذي يتمثل بالدرجة الأولى في المعرفة التي يمكن تحويلها إلى قيمة مضافة عن طريق الاستثمار الناجح في الطاقات والكفاءات البشرية.

– رأس المال البشري المتمثل في المهارات والكفاءات المتوفرة لدى الأفراد يساهم في تحقيق التنمية المستدامة للمنظمة، وهذا يؤكد صحة الفرضية الأولى كما أن كل من رأس المال الزبوني و رأس المال الهيكلي يساهمان في تحقيق التنمية المستدامة للمنظمة وهو ما يؤكد صحة الفرضيات.

–زيادة الاهتمام برأس المال الفكري وإدارته كما يجب أن يدار لأنه مصدر هام لتحقيق التميز، و ضرورة التعامل مع رأس المال الفكري على أنه أهم مورد استراتيجي تحوز عليه الشركة ، والمحافظة عليه باستمرار لأنه العنصر الفعال في نجاح الشركة خاصة في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي تعرفه بيئة الأعمال.

– ضرورة التركيز على عملية صناعة رأس المال الفكري من خلال إعطاء الفرصة أمام الأفراد من أجل إفساح المجال لهم لإبداء آراءهم واقتراحاتهم حول تطوير وتحسين إجراءات العمل.

ثانيا–أفاق البحث.

نقترح دراسات مستقبلية في مجالات البحث التالية:

–إدارة رأس المال الفكري بالجامعات كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة.

–مدخل مقترح لقياس رأس المال الفكري في ظل الاقتصاد المعرفي.

–نموذج مقترح للعلاقة بين إدارة المعرفة و رأس المال الفكري في قطاع المستشفيات .

قائمة الجداول

قائمة الجـــــــداول

قائمة الجداول		
الرقم	العنوان	الصفحة
01	مقارنة بين رأس المال الفكري والمادي	
02	القيمة السوقية للشركة ومكوناتها	

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- انس سمير أمين صالح،أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا جامعة الزرقاء، الأردن، 2015.
- فرحاتي لويزة، دور رأس المال الفكري في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تنظيم موارد بشرية، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2016.
- المصدر: الخفاف هيثم قاسم ، المعالجات المحاسبية لمشاكل القياس والإفصاح عن رأس المال الفكري ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ،العراق ،. 2006
- يوسف مريم، أثر رأس المال الفكري على جودة التعليم العالي جامعة باتنة الحاج لخضر نموذج،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة باتنة الحاج لخضر، 2016.
- منال عمارة،أخلقة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال كخيار استراتيجي لتعزيز التنمية المستدامة،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،جامعة فرحات عباس،سطيف،2015.
- نادية ابراهيمي،دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس،سطيف،2013.
- مجيد محسن محمد العصفور،دور الإسلام في دعم قضايا التنمية،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في إدارة التنمية البشرية،الأكاديمية العربية المفتوحة،كلية الاقتصاد، الدانمارك، 2014.
- فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا، في الوطن العربي،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد الكلي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الملك حسين، الاردن، 2008.
- بوزيد سايح،دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم لااقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2013.

- سمير جعفر، التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2019.
- ليلى معلول- سليمة مسعي- رضا زهواني، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية ، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005.
- عز الدين بوشوك، شعسب اتشي،التنمية المستدامة ودوافع الاهتمام بها، مداخلة في الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي بحي فارس بالمدية، يومي 6 و7 جوان 2006.
- مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان،2010.
- سليم العمري، تاريخ التعليم في الجزائر بين الماضي والحاضر، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في التاريخ،تخصص تاريخ الجزائر الحديث،كلية العلوم الانسانية، جامعة محمد بوضياف المسيلة.
- سعيد بن سالم بن خميس الصولي، دراسة تحليلية لمدخل وأبعاد رأس المال الفكري من منظور اقتصادي،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة،2006.
- بسام محمد سعيد، مكافحة التلوث وحماية البيئة وجهود الدولة في الحفاظ عليها،مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 424،ابوظبي،2006.
- مطانيوس مخول،عدنان غانم، نظام الادارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 25، العدد الثاني،2009.
- سهيلة بلصوار ، نشأة الجامعات وتطورها، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية،العدد 13، الجزائر.
- فضيل دليو و آخرون، المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة تاريخيا، ط1، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري قسنطينة، 2006.
- فريدة العلمي، رزيقة روابحي، در الجامعة بين جدلية انتاج المعرفة وتحقيق الاهداف المطلوبة من المجتمع، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد1، العدد 7، الجزائر.

- ياسمينة ابراهيم سالم، هاجر يحيى، الاطار المتكامل للتنمية المستدامة وعواملها المتجددة، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد 6الجزائر، جوان 2017.
- عمار عماري، ليلى قطاف، الجامعة الجزائرية الواقع والآفاق، مجلة تنمية الموارد البشرية، الجزائر.
- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطيها، وأدوات قياسها،دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- سعاد طيبي عمروش، إصلاح التعليم العالي في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر،بسكرة، العدد 46 الجزائر.

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
المقدمة	1-5
الفصل الأول: ماهية رأس المال الفكري ومكوناته	6
تمهيد	7
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لرأس المال الفكري	8
المطلب الأول: مراحل نشأة رأس المال الفكري	8
المطلب الثاني:مفهوم رأس المال الفكري	12
المطلب الثالث: التمييز بين رأس المال الفكري ورأس المال المادي التقليدي	14
المبحث الثاني: مكونات وخصائص وأهمية وبناء رأس المال الفكري	16
المطلب الأول :مكونات رأس المال الفكري	16
المطلب الثاني: خصائص رأس المال الفكري	21
المطلب الثالث :أهمية رأس المال الفكري، ومتطلبات بنائه في المنظمة	22
الفرع الأول :أهمية رأس المال الفكري	22
الفرع الثاني :متطلبات بناء رأس المال الفكري في المنظمة	24
خلاصة الفصل	25
الفصل الثاني:ماهية التنمية المستدامة ومحاورها الأساسية	26
تمهيد	27
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة	28
المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهم التنمية المستدامة	28
الفرع الأول:المفهوم التقليدي للتنمية المستدامة	28
الفرع الثاني: مفهوم التنمية المستدامة	29
المطلب الثاني: أهداف التنمية المستديمة ومبادئها	31

الفرع الأول:أهدافها	31
الفرع الثاني: مبادئها	32
المطلب الثالث: خصائص تحديات إستراتيجية التنمية المستدامة	34
الفرع الأول:الخصائص	34
الفرع الثاني: تحدياتها	35
الفرع الثالث:إستراتيجياتها	36
المبحث الثاني: محاور أساسية في التنمية المستدامة	37
المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة	37
الفرع الأول:البعد الاقتصادي	37
الفرع الثاني:البعد الاجتماعي	38
الفرع الثالث: البعد البيئي	39
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة	40
الفرع الأول:المؤشرات الاقتصادية	41
الفرع الثاني:المؤشرات الاجتماعية	42
الفرع الثالث: المؤشرات البيئية	43
الفرع الرابع:المؤشرات المؤسسية	44
المطلب الثالث: مصادر وآليات تمويل التنمية المستديمة	44
خلاصة الفصل	46
الفصل الثالث: الجامعة الجزائرية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة	47
تمهيد	48
المبحث الأول: مفهوم الجامعة ووظيفتها وعلاقتها بالمحيط وواقع التكوين فيها	49
المطلب الأول :مفهوم الجامعة ووظيفتها	49
الفرع الأول: مفهوم الجامعة	49
الفرع الثاني:وظيفة الجامعة	50
المطلب الثاني:علاقة الجامع بالمحيط	51
المطلب الثالث: واقع التكوين الجامعي في الجزائر	52
المبحث الثاني دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة ومشاكل التكوين الجامعي في الجزائر	57
المطلب الأول:دور الجامعة في تحقيق التنمية	57
المطلب الثاني:سبل تحقيق التكوين الجامعي والبحث العلمي للتنمية المستدامة	59

المطلب الثالث:مشاكل التكوين الجامعي في الجامعة الجزائرية 63
خلاصة الفصل 66
الخاتمة 67
قائمة الجداول 70
قائمة المراجع 72
الفهرس 76
الملخص

الملخص:

تناولت هذه الدراسة رأس المال الفكري ودوره في تحقيق التنمية المستدامة ، .تحديد دور رأس المال الفكري بأبعاده المتمثلة في رأس المال البشري، رأس المال الزبوني، رأس المال الهيكلي من جهة، والتنمية المستدامة التي عرفت بأنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم من جهة أخرى.

كل هذا بالاعتماد على الجامعة الجزائرية كمعمل لإنتاج الكوادر الفكرية وأداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال استظهار المفاهيم بالإضافة إلى الأهمية والخصائص والأبعاد لكل من رأس المال الفكري والتنمية المستدامة والجامعة الجزائرية لمحاولة فهم الموضوع والإجابة على إشكالية الموضوع ،

كما أن الجامعة تعتبر من أهم المؤسسات التعليمية التي يقع على عاتقها تنمية رأس المال البشري الضروري لتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: رأس المال الفكري، التنمية المستدامة، الجامعة الجزائرية.

Abstract:

This study dealt with intellectual capital and its role in achieving sustainable development. Defining the role of intellectual capital in its dimensions represented in human capital, customer capital, structural capital on the one hand, and sustainable development, which is defined as development that meets the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their needs on the other hand.

All this is based on the Algerian University as a laboratory for the production of intellectual cadres and an effective tool for achieving sustainable development through memorizing concepts In addition to the importance, characteristics and dimensions of intellectual capital, sustainable development, and the Algerian University to try to understand the subject and answer the problem of the subject.

The university is also considered one of the most important educational institutions responsible for developing the human capital necessary to achieve sustainable development

Key Words: Intellectual capital, Sustainable Development, Algerian University.